الرؤية المجتمعية لتمكين المرأة في المجتمع الحضري
«دراسة أنثروبولوجية في التنمية المستدامة»

د. سلوى السيد عبد القادر عبد الحميد(*)

مقدمة

تمكين المرأة ... موضوع برز على الساحة العلمية والإعلامية وتم تسليط الضوء عليه حديثًا، وتبنته العديد من المؤسسات التنموية والحقوقية ومنظمات المجتمع المدني ضمن أجندة أولوياتهم البحثية والتنموية والتوعوية أيضًا، ورددده الكثيرون سواءُ من المؤيدين أو الرافضين أو من يتخذون منه موقفًا وسطًا؛ فالمؤيدين تماما هم من يتبنون المفهوم الغربي لتمكين المرأة ويسعون للترويج له بشتى الطرق، والرافضون هم من يتبنون وجهة النظر المحافظة والتي ترى أن المفهوم الغربي لتمكين المرأة لا يصلح لتبنيه أساسًا ولا يجب الحديث عنه وأنه يتعارض مع الدين الذي أرسى قواعد ومبادئ تمكين المرأة قبل هذه الدعاوى الغربية بوقت طويل كما يتنافى ومقتضيات الثقافة المصرية وعاداتها وتقاليدها الراسخة منذ أقدم العصور، أما الفريق الثالث _الذي أميل إليه_ فيرى أن المفهوم الغربي لتمكين المرأة لا يمكن رفضه تمامًا أو قبوله تمامًا بشكل غير نقدي، وأن هناك معايير وأسس وآليات لتمكين المرأة يمكن تبنيها والدعوة إليها ودعمها بقوة كالاهتمام بتعليم المرأة وصحتها العامة والصحة الإنجابية وتنمية وعيها وبناء قدراتها المعرفية والمهارية والمهنية بشكل يدعم دورها داخل الأسرة والمجتمع، كما أن هناك معايير وأسس أخرى لتمكين المرأة لا يمكن تبنيها أو الدعوة إليها خاصة ما يتعلق بحرية التنقل المطلقة، والحرية الجنسية، وحق الاجهاض الآمن وغيرها لأنها تتعارض

(*) مدرس بقسم الأنثروبولوجيا والمدير التنفيذي لوحدة ضمان الجودة - كلية الآداب جامعة الاسكندرية.

بشكل تام مع المقومات السسيوثقافية كالدين ومعتقداته، والعادات والتقاليد المجتمعية والتي يعد اختراقها بمثابة تهديدًا للأمن والاستقرار الأسري والاجتماعي وتهديدًا للهوية الثقافية.

في ضوء هذا سوف يحاول البحث التعرف على مفهوم تمكين المرأة؛ معناه وأسسه ومعاييره وأهميته بالنسبة للمرأة والأسرة والمجتمع، في محاولة لصياغة مفهوم خاص لتمكين المرأة وفقا لرؤية المجتمع وبما يتماشى مع مقتضيات الثقافة المصرية ويعبر عن هويتها الخاصة.

الأهداف:

يهدف هذا البحث إلى :

- رصد ووصف مظاهر تمكين المرأة
- التعرف على الرؤية المجتمعية لتمكين المرأة في المجتمع الحضري
- التعرف على المعوقات الاجتماعية والثقافية المرتبطة بتمكين المرأة
- العوامل الاجتماعية والثقافية الداعمة لتمكين المرأة
- الآثار الاجتماعية والثقافية المترتبة على تمكين المرأة
- اقتراح المفهوم المصري لتمكين المرأة.

فرضية الدراسة وتساؤلاتها:

ينطلق الفرض من: «إن المقومات الاجتماعية والثقافية تشكل الرؤية المجتمعية لتمكين المرأة المصرية». بمعنى آخر أدق إن رؤية الأفراد في المجتمع الحضري حول تمكين المرأة(مفهومًا، وتطبيقًا) تتشكل بناءًا على عدد من المقومات الاجتماعية والثقافية التي تحدد مكانة كل من الجنسين، والأدوار المتوقعة منهما تجاه بعضهما البعض وتجاه المجتمع، بما يكون ويعكس الهوية المجتمعية. تشير الفرضية إلى المقومات الاجتماعية والثقافية باعتبارها تمثل المتغير المستقل والتي تتشكل الرؤية المجتمعية تجاه دعاوى تمكين المرأة وفقًا لها تتأثر بها وتؤثر فيها، أما تمكين المرأة فهو يمثل بالتالي المتغير التابع باعتباره مؤشرًا لا غنى عنه لقياس

مدى نجاح سياسات التنمية المستدامة التي تحرص على المساواة بين الأجيال في الاستفادة من الموارد والفرص المتاحة، وكذلك بين أفراد الجيل الواحد دون تمييز نوعي أو لوني أو عرقي كما أنه مفهوم يدعم أهمية دورها كشريك أساسي ليس فقط في التنمية بل في الحياة ككل، والجدير بالذكر أن مشاركة المرأة في التنمية أمر قد حسم لصالحها، ولكن الجدل الثائر الآن حول معوقات تمكينها خاصة إذا ما أثيرت موضوعات ترتبط بحرية التنقل، والحرية الجنسية، والمشاركة السياسية بما يدلل على أن المجتمع لا يقبل دعاوى التمكين تماما أو يرفضها تماما، إنما يجب ان يتوافق على مفهوم ورؤية خاصة لتمكين النساء فيه، قد تتفق في جزء منها مع المفهوم الغربي كما قد تختلف- لا شك في ذلك- وقد سعت الدراسة إلى التعرف على هذه الرؤية المجتمعية تجاه تمكين المرأة ومدى تأثرها بالمقومات الإجتماعية والثقافية في ذات المجتمع.

وينبثق من هذه الفرضية الرئيسية عدة تساؤلات سوف تسعى الباحثة للإجابة عنها وستشكل النواة الأولى لدليل العمل الميداني ومنها:

- ماهية تمكين المرأة.
- إلى أي مدى يتوافق المفهوم الغربي لتمكين المرأة مع مقتضيات الثقافة المصرية.
- ما هي مجالات تمكين المرأة(اقتصادي- سياسي- اجتماعي).
- ماهي معايير تمكين المرأة(تعليم-عمل-دخل-حرية تنقل-اتخاذ القرار-مشاركة سياسية.....).
- إلى أي مدى يمكن اعتبار تمكين المرأة ظاهرة صحية / مرضية.
- إلى أي مدى يمكن النظر إلى دعاوى تمكين المرأة باعتبارها عملية تقليد ومحاكاة ولا تعبر عن حاجة أساسية للنساء في مجتمعنا.
- من هم المعنيون بتمكين المرأة؟ الأسرة-الوالدين- المشرعون-النساء-الرجال- الأبناء- المجتمع .
- متى يبدأ تمكين المرأة(مرحلة الطفولة-البلوغ والمراهقة-النضج- غير ذلك)

- ماهي المقومات الاجتماعية والثقافية لتمكين المرأة
- دور المؤسسات المدنية في دعم تمكين المرأة
- دور الاعلام وأدوات التواصل الاجتماعي في دعم تمكين المرأة
- إلى أي مدى يمكن النظر إلى دعاوى تمكين المرأة باعتبارها حالة مؤقتة
- ما هو موقف النساء والرجال من دعاوى تمكين المرأة.

منهجية البحث:

وقد اعتمد هذا البحث على عدة مناهج أولها المنهج التاريخي وذلك في التعرف على مكانة ودور المرأة المتغير في العصر الحديث والتطور والتجدد المستمر للاهتمام بالمرأة المصرية والسعي الحثيث لجني العديد من المكتسبات بدءًا من دعاوى التحرير في القرن الماضي وحتى دعاوى التمكين منذ أواخر القرن العشرين واستمرار صداها في القرن الحادي والعشرين، وثانيها المنهج الاثنوجرافي الوصفي وفي ضوئه سيتم رصد ووصف مظاهر تمكين المرأة، وأهدافه، وأنواعه، وخصائصه وغيرها من الجوانب الوصفية التي يشملها البحث، وثالثها المنهج التحليلي الباطني والظاهري وذلك في التعرف على مافي أذهان المبحوثين من معان وأفكار ورؤى عن تمكين المرأة، وحقوقها، وعدد من القضايا الهامة كالمساواة بين الجنسين.

التوجه النظري للبحث

أولا: نظرية الدور :

نالت نظرية الدور اهتمامًا مبكرًا من رواد الفكر الاجتماعي والأنثروبولوجي، فاهتم "زيمل" بتعدد الأدوار، واهتم "جورج ميد" بمفهوم شغل الدور، وسعى "روبرت بارك" لربط الأدوار بالأوضاع البنائية، كما عالج "مورينو" مفهوم لعب الأدوار، كما نالت شبكة الأدوار والتوقعات داخل التنظيم الاجتماعي اهتمامًا كبيرًا من "رالف لينتون"[1].

فيرى»رالف لينتون» أن الدور هو الجانب الدينامي للمكانة، وإذا كانت المكانة تمثل وضعًا معينًا له مجموعة محددة من الحقوق والواجبات، فإن الدور يعني تنفيذ

«توقعات المكانة» و»توقعات الدور» بواسطة السلوك المتوقع لمكانة معينة، وقد أضاف «ميرتون» عام ١٩٤٩ مفاهيم جديدة مثل «مجموعة الأدوار» وقصد به مجموعة علاقات الدور المرتبطة بمكانة اجتماعية معينة، و»صراع الأدوار» حيث تفرض على الفرد توقعات أو متطلبات غير متوافقة، كما تفترض هذه النظرية إجماعًا من المجتمع على مجموعة موحدة من التوقعات، وأن الفرد ليس عليه سوى أن يستجيب سلبيًا أو أن يتعلم هذه التوقعات. وعلى عكس هذا تتجه نظرية الفعل لتأكيد المشاركة الإيجابية للأفراد والجماعات في خلق الأدوار خلال عمليات التفاعل الاجتماعي، كما أن نظريات «جوفمان» السسيولوجية عن المكانة والدور قد أثرت بشكل كبير على المعالجة الأنثروبولوجية للموضوع فيؤكد «جوفمان» عام ١٩٦٩ على موضوع كيف يتباعد الأفراد عن بعض الأدوار، أو كيف يتبنوها بشكل واع إلى حد ما، وكيف يضطرون إلى قبولها تحت ضغط أو نتيجة ديناميات العلاقات الاجتماعية أو العلاقات الشخصية [٢]

ويعبر الدور عن مجموعة من الأعمال التي يتوقع من الشخص أن يقوم بها تجاه الآخرين، وهناك دور مكتسب يلعبه الفرد طواعية مستخدمًا جهده وقابلياته، كما أن هناك دور منسوب يقوم به الفرد لانتمائه لعائلة معينة، أو لعنصر بعينه، أو لكونه من أحد الجنسين، أو لبلوغه عمرًا محددًا، أو لاعتناقه دينًا معينًا، ولا يستطيع الفرد أن يغير الأدوار المنسوبة لأنها تخصص للأفراد أو تنسب لهم بحكم العرف الاجتماعي، وهم ملزمون بأدائها، ويدربون على القيام بها منذ ولادتهم، وللشخص أكثر من دور واحد في الوقت نفسه [٣].

فالأب يتوقع منه أن يعمل ليعول الأسرة والأبناء، وأن يرعاهم ويحسن تربيتهم، ويشرف عليهم في المنزل وخارجه، كما يتوقع للأم أن تقوم بأداء واجباتها المنزلية ورعاية أطفالها وتهيئة الجو العائلي الطيب لأسرتها، كما يتوقع للإبن الأكبر أن يساعد أباه في رعاية اخوته الصغار، وأن يشارك في تحمل أعباء الأسرة، كما يتوقع للبنت أن تقوم أن تقوم بدور الأنثى، وتعلم الشئون المنزلية، والطفل عندما يتعلم القيام بدوره في الأسرة إنما يتعلم أيضًا الأدوار الأخرى التي يقوم بها الأب

والأم والاخوة الكبار، فالأدوار متبادلة مع دوره، وهم في نظره بمثابة نماذج يقوم بتقليدها فتحدث جميع هذه الأدوار أثرها في عملية التنشئة الاجتماعية، وفي عملية التثقيف وبناء الشخصية الانسانية [٤].

يتضح من خلال مراجعة التراث النظري المتوفر حول نظرية الدور أن المشاركة في البناء الاجتماعي للمجتمع من خلال الدور هي التي تشكل سلوك الفرد، وينظر للأفراد على أنهم يلعبون أدوارًا ترتبط بالأوضاع التي يشغلونها في المجتمع، وهذا ما أصر عليه «روبرت بارك» وأكده «جورج زيميل» حيث ترتبط الأدوار لديهما بالأوضاع البنائية في المجتمع، كما أن الذات على علاقة قوية بلعب الدور؛ فالذات تنبثق عن الأدوار المتعددة التي يلعبها الناس، والأدوار ترتبط بالأوضاع في الأبنية الاجتماعية [٥].

ثانيا: نظرية التفاعلية الرمزية.

تعد التفاعلية الرمزية مدخلاً مميزًا نسبيًا لدراسة حياة الجماعة الانسانية والسلوك الانساني، وهناك الكثير من العلماء الذين استخدموا هذا المدخل أو ساهموا في وضع أساسه الفكري مثل جورج هربرت ميد، وجون ديوي، وروبرت بارك، ووليم جيمس، وتشارلز هورتون، وروبرت ردفيلد، ولويس ويرث. وقد وضع «هربرت بلومر» أسس هذا المدخل معتمدًا على فكر «جورج هربرت ميد» وارتكزت على ثلاث فرضيات أساسية هي

أولًا: أن البشر يتصرفون تجاه الأشياء بناءًا على معاني تلك الأشياء بالنسبة لهم، وتتضمن هذه الأشياء كل ما يلاحظه الانسان في عالمه من أشياء مادية كالأشجار، وملاحظة غيره من البشر(أم-موظف في متجر-أصدقاء-أعداء) والمؤسسات (كالمدرسة)، وأنشطة الآخرين، والمواقف التي تواجه الفرد في حياته اليومية.

ثانيًا: إن معاني الأشياء منبثقة من التفاعل الاجتماعي للشخص مع زملائه.

ثالثًا: أن هذه المعاني يتم التعامل معها وتعديلها عن طريق عملية تفسيرية من قبل الشخص الذي يتعامل مع هذه الأشياء التي يواجهها.

كما اهتم «هربرت بلومر» بطبيعة كل من المجتمع الانساني، والتفاعل الاجتماعي، و الانسان كفاعل، وطبيعة الأشياء، وطبيعة الفعل والعلاقة المتبادلة بين خطوط الفعل [٦].

وتنطلق التفاعلية الرمزية من افتراض مسبق بأن العالم الاجتماعي يتم بناءه من خلال الأفعال العادية والتفاعل الاجتماعي اليومي، ويشكل الأفراد كفاعلين في علاقاتهم بالجماعات الاجتماعية ومن خلال تكرار التفاعل معاني رمزية مشتركة، والأهم من ذلك أن التفاعلية الرمزية لا تُنكر التفرد؛ فهي تهتم مباشرة بالطريقة التي يتم من خلالها تواؤم وتفسير معاني مميزة من خلال الممارسة [٧].

وتعد التفاعلية الرمزية مدخلا ملائمًا لدراسة موضوعات مثل السلوك الجمعي، والانحراف، والعمل، والمشكلات الاجتماعية، والتفاعل المباشر والتنشئة الاجتماعية، والأدوار، ومفهوم الذات، والهوية، والعاطفة [٨].

ويؤكد هذا الاتجاه على أن كل المؤسسات الموجودة في المجتمع وما يسودها من تفاعل يشير إلى أن هناك أدوارًا خاصة بالذكور وأخرى خاصة بالإناث [٩].

نظرية رؤى العالم

تعد من النظريات الأساسية في الدراسات الأنثروبولوجية تم ترسيخها من خلال أعمال كل من دوركيم، وماكس فيبر، وإلياد، وكلوكهون، وردفيلد، وصول تاكس، وجيرتز، وتلاميذهم. تعالج رؤى العالم مشكلة معنى الوجود، ويذهب «ماكس فيبر» إلى أن لها تأثير كبير في الحياة الداخلية للفرد، كما تؤثر في علاقته الخارجية بالعالم أوالكون. ويرى «روبرت ردفيلد» أنها تصورات عما هو كائن وعما يجب أن يكون، وهي الجانب المعرفي والوجداني للأشياء الموجودة بالعالم، وتتضمن أنماط التفكير والاتجاهات السائدة نحو الحياة. كما تشير إلى بناء الأشياء كما يراها ويدركها الانسان، وهي الطريقة التي نرى فيها أنفسنا بالعلاقة مع الآخرين والعالم والكون ككل. ويتكون الاطار النظري العام لعناصر رؤى العالم عند «روبرت ردفيلد» من كل من الذات، وغير الذات، والزمان والمكان. واهتم «جيرتز»بالتغيرات التي تطرأ على رؤى العالم في المجتمعات الانسانية [١٠].

إجراءات الدراسة الميدانية

أدوات البحث:

لقد اعتمد هذا البحث على دراسة ميدانية تم إجرائها في ضوء دليل عمل تم تصميمه كي يضم بجانب تساؤلات الدراسة تساؤلات أخرى ظهرت خلال البحث، كما استخدمت الباحثة عدد من أدوات البحث الأنثروبولوجي التي من شأنها أن تساعد في تحقيق أهدافه والإجابة عن تساؤلاته والتعرف على مدى صحة أو خطأ الفرض المقترح وفقًا لمنهجية البحث المعتمدة على كل من المنهج التاريخي و الوصفي والتحليلى، ومن هذه الأدوات الملاحظة بأنواعها؛البسيطة والمتعمقة وبالمشاركة، وقد استخدمت في ملاحظة مظاهر تمكين المرأة واستقراء ملامح الرؤية المجتمعية التي لم تكن الباحثة بعيدة عنها وكانت معايشة لها ضمن العديد من القضايا المجتمعية الهامة المطروحة على ساحة البحث والتي يثار الجدل والخلاف حولها بشكل مستمر مابين مختلف التيارات الليبرالية والمحافظة والمعتدلة.

كما أجريت عددًا من المقابلات البسيطة منها أو المتعمقة مع عينة مختارة من مختلف الأعمار والمهن والمستوى الطبقي الاقتصادي والتعليمي ضمت عشرة مبحوثين ينتمون لتيارات فكرية متنوعة داخل المجتمع الحضري؛ شملت قيادات نسائية، ونساء عادية، وفتيات، ورجال.كما أجريت عدد ثلاث دراسات حالة تضم قيادة نسائية وليبرالي ومحافظ، تم من خلالها رصد العوامل السسيوثقافية المؤثرة في تشكيل الرؤية المجتمعية لتمكين المرأة.

وفيما يتعلق بالإطار الزمني للبحث فقد انشغلت الباحثة بفكرة دور المرأة المتزايد في المجتمع في أعقاب ثورة يناير عام ٢٠١١ وما صاحبها من أحداث عديدة ارتبطت بمشاركة فعالة من قبل النساء على اختلاف أعمارهن ومستوياتهن الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مشاركات جذبت انتباه الجميع كما سلط الإعلام الضوء عليها واستحسنها الكثيرون وعملوا على دعمها، كما استهجن آخرون هذه المشاركة وهذا الدور ونبذوه وأنكروه، وزاد اهتمامي بمتابعة الفكرة بعد ظهور عدد من الحركات السياسية التي شكلت الفتيات فاعلا أساسيًا فيها كحركة ٦ الصبح

وغيرها، وصاحب هذا تعالي الأصوات المنادية بتمكين المرأة، وخلال الربع الأول من عام ٢٠١٤ تم تصميم الخطة الفعلية للبحث ودليل العمل الميداني وبدأت الدراسة الميدانية من ابريل٢٠١٤ وحتى فبراير من عام ٢٠١٥

مكانة المرأة في المجتمع المصري:

لا شك أن رقي أي مجتمع من المجتمعات يقاس دائمًا بمدى تقديره للمرأة واستجابته لمنحها حقوقها كاملة بوصفها الشريكة الأولى للرجل وساعده الأيمن في تحمل أعباء الحياة، فهي الزوجة التي تدبر شئون الأسرة، وهي الأم المسئولة قبل غيرها عن تنشئة المواطن الصالح والزوجة الصالحة (١١).

وقد شهد التاريخ الإنساني تمتع المرأة بمكانة خاصة في المجتمع، يأتي مصدرها من مجموعة الأدوار التي تقوم بها سواء أكانت أدوارًا منسوبة، أو مكتسبة حققتها بجهودها وقدراتها الخاصة في ظل مناخ تنافسي موات يدعم قدرات البشر المعرفية ويحقق تكافؤ الفرص بمنح الجميع فرصًا متساوية دون تمييز نوعي أو طبقي أو...إلخ. ومكانة المرأة المصرية في العصر الحديث لا يمكن تفسيرها في ضوء العوامل السسيوثقافية الراهنة، وإنما لابد من النظر إلى مدى ارتباطها ببعض العوامل السسيوثقافية التاريخية التي شهدها التاريخ الانساني، حيث تعرضت مكانة المرأة لعملية تغير مستمرة عبر التاريخ كان لها تأثيرها على عملية التنمية.

ويدل استعراض أدوار المرأة وحقوقها في المجتمعات القديمة على ما كانت تتمتع به من مكانة لم تتطاول إليها امرأة في أي مجتمع معاصر لقومها، وإن اختلفت هذه المكانة من عصر لآخر، فتشير التماثيل التي تظهر المرأة والرجل في حجم واحد واقفين جنبًا إلى جنب إلى أن القانون كان يسوي بينهما، وقد تمتعت المرأة بحق الملكية، وبأهلية كاملة في الأداء، وكان لها مكانة كزوجة وكأم، ولها ذمة مالية مستقلة، وأدت دورها الحكم وإدارة شئون البلاد، وفي الجهاد في سبيل الوطن منذ حرب الهكسوس، كما شغلت في عهد الدولة الحديثة مكانة دينية متميزة، فدورها لم يكن يقل عن دور الرجل، وقد كان لدورها جانبين؛ أحدهما يتصل بحياتها الخاصة

في المنزل، والآخر يتصل بحياتها العامة، فلم تكن نكرة أو مسترجلة، وكانت راضية بطبيعتها مستمتعة بحقوقها منذ الطفولة [١٢].

ولكن هذا الوضع الذي تميزت به المرأة المصرية القديمة طرأت عليه تغيرات نتيجة للغزو اليوناني والروماني، فقد كان المجتمع اليوناني يستبعد المرأة من مجالات العمل والدراسة والشئون العامة بل ومباشرة الأعمال المنزلية؛ حيث كان يقوم بها العبيد، وكادت وظيفة المرأة تقتصر فقط على الإنجاب، كما حرمت المرأة الرومانية من حقوقها القانونية؛ كحق الملكية أو الطلاق، وكانت تابعة للأب قبل الزواج وللزوج بعد الزواج، وبالتالي أدى تبني المصريين لأعراف اليونان والرومان إلى انكماش حقوق المرأة وحرياتها وتدني أوضاعها [١٣].

وحينما تناول الإسلام دور المرأة فقد جعلها شريكة الرجل، لا تفاضل بينهما إلا من خلال العمل والخصال الطيبة، وشرع مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة فيما هو من خصائص الانسانية في الدنيا والآخرة، كما يحمل كل منهما مسئولية عامة، كما كرم المرأة وحافظ على حقوقها في الاختيار الزواجي، والطلاق، والملكية، والاستقلال بذمة مالية، وممارسة التجارة، وغيرها من الحقوق [١٤].

وهناك قاعدة إسلامية هامة ارتقت بالبشرية من النظرة الدونية للمرأة التي كانت ترى أن المرأة مخلوق دون الرجل، حتى أن المرأة عند الغرب إلى عهد قريب لم تكن لها ذمة مالية خاصة فجعل الإسلام المرأة من نفس الرجل ومعدنه وحقيقته فهي إنسان مساو له في الانسانية [١٥].

حقيقة أن الشريعة الاسلامية قد فرقت بين الرجل والمرأة في بعض الحقوق مثل الإرث، والشهادة على الديون والمواثيق إلا أنها أعطتها حقها كاملًا في العدالة في المعاملة بعد أن رفع عنها القرآن الكريم لأول مرة لعنة الخطيئة الأبدية ووصمة الجسد المرذول، فكل من الزوجين قد وسوس لهما الشيطان واستحق الغفران بالندم والتوبة. غير أن مركز المرأة من الناحية القانونية كان شيئًا، ومركزها العملي في الحياة اليومية كان شيئًا آخر، وبالتالي فإن دعوة قاسم أمين في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين والتي بثها في «تحرير المرأة» و»المرأة الجديدة»

لم تصدر عن فراغ، كما أن ما جرى بعدها باشتراك السيدات المصريات في ثورة ١٩١٩ لم يتم بشكل مفاجيء [١٦]

إن اتجاه قاسم أمين نحو فكر تحرير المرأة كان نتاجًا للتغيرات الاجتماعية التي حدثت في المجتمع، وقد استهدف من تحرير المرأة تحقيق سعادة كل من المرأة والرجل، ومن ثم الأسرة والمجتمع، وأكد أنه لا يمكن لذلك أن يتحقق إلا إذا كانت مستنيرة واعية، مدركة لكل ما يدور حولها مشاركة فيه، من أجل هذا كان لابد من تحرير المرأة من أغلال جهلها وتخلفها، إذن تتلخص رؤية قاسم أمين في الرغبة إصلاح مجتمعه عن طريق إصلاح أخلاقه وهو ما لا يتحقق إلا بإصلاح وضع المرأة [١٧].

وقد نشرت الكاتبة الفرنسية «سيمون دي بوفوار» Simone de Beauvoir في أواخر الأربعينيات من القرن العشرين دراسة علمية شاملة لأدوار المرأة في الماضي والحاضر، وقد عبرت الدراسة عن محدودية الفرص المتاحة للمرأة للإنجاز ككائن إنساني، وتطلعت الدراسة إلى الوقت الذي يمكن أن يعمل النساء والرجال معًا كشركاء حقيقيين بشكل متساو دون إنكار الفروق والاختلافات بينهما. منذ ذلك الحين أنجزت الحركة النسائية قدرًا كبيرًا ولكن في بعض الحالات حدث تطرفًا غير مقبول بسبب الإفراط في التركيز على تحقيق الذات وشجب أدوار الزوجة والأم. يعد العمل في الغرب قضية محورية في تاريخ حركة تحرير النساء، فالفروق في الأجور، والتمييز ضد المرأة في مكان العمل، والعمالة أدى إلى خوض القيادات النسائية نضالًا طويلًا من أجل تكافؤ الفرص، وبينما تنمو مكاناتهن، فالنساء في قوة العمل تعيد تشكيل كل من المنزل والوظائف فقد أحدثت تغييرات في كل شيء بدءًا من عادات الغذاء وحتى نظام الزواج. يذكر الاقتصاديون أن تدفق النساء في قوة العمل الأمريكية قد فاقم من البطالة، وبينما يعد عمل المرأة مقبولًا وفقًا للمعايير الاجتماعية، فإن وجهة النظر تختلف فيما يتعلق بقيمته الاقتصادية [١٨]

وفيما يتعلق بالعمل كمؤشر أساسي وعنصر هام في تحديد مكانة المرأة فقد اختلف المفكرون في الفكر العربي الحديث حول مسألة عمل المرأة، فثمة من يرى

أنه لا ينبغي ان يتعدى حدود المنزل، وهناك تيار آخر يرى أن عمل المرأة خارج المنزل قد تقتضيه ظروفها، إذا كانت في حاجة إلى العمل للصرف على نفسها، أو على أولادها، وإن كانت أرملة، وثمة تيار ثالث يرى أن عمل المرأة ضروري لتحريرها من استبداد الرجل، كما أنه يعطيها القدرة على اختيار الزوج واختيار حياتها بشكل أفضل مما لو كانت غير عاملة [١٩].

ويرى البعض أن المرأة في العالم الثالث عمومًا وفي مصر بصفة خاصة ما تزال أسيرة النظرة التقليدية التي تضفي على الإناث مكانة أقل وتفترض هامشية أدوارهن، وتفترض هذه النظرة أن المرأة لن تحقق مكانة عالية ولن تشارك بشكل فعال في الأنشطة الاقتصادية إلا إذا اكتسبت مظاهر الثقافة الأوروبية الحديثة وتخلت عن التقاليد البالية، وينظر الكثيرون للمرأة خاصة الريفية أنها قعيدة المنزل، لا تشارك في العمل ولا في التطور الاقتصادي وبالتالي فهي عقبة أمام عملية التنمية. كما سادت بعض المفاهيم الخاطئة حيال المرأة ارتبطت بعملية التحديث، منها أن تحرير المرأة يعني فقط خروجها للعمل خارج المنزل، وكذلك أن المرأة العاملة هي التي تعمل بأجر ثابت خارج المنزل، مما ترتب عليه أن أضيفت مكانة عالية للمرأة العاملة المتعلمة، ومكانة منخفضة للمرأة التي تعمل بأنشطة أخرى. وقد تبددت هذه المفاهيم مؤخرًا مع ظهور اتجاه جديد يؤكد على الأدوار التي تؤديها المرأة في داخل المنزل وخارجه في كافة الأنماط المجتمعية فهي تشارك في إنتاج الطعام للأسرة، وتشارك في العمل الزراعي والتجارة والعمال المأجورة والأنشطة المولدة للدخل داخل المنزل وقبل كل شئ العمل المنزلي، فالتقاليد لم تكن عائقًا أمام مشاركتها في التنمية الاقتصادية[٢٠].

يتضح مما تقدم إن محاولة فهم التطور التاريخي لوضع المرأة في العصور الحديثة تتطلب التأكيد على:

- خصوصية ذلك التطور
- بديهية تاريخية هي أن لا فجائية في حركة التاريخ
- أن المرأة متضمنة في كل ركن من نسيج الخريطة الاجتماعية المصرية [٢١]

في ضوء العرض السابق وما تضمنه التراث الفكري حول مكانة المرأة يجب التنويه على إن المرأة على مر العصور بوجه عام وفي العصر الحديث على وجه الخصوص حظيت بمكانة ووضعية خاصة داخل المجتمع، منها ما هو متوارث اجتماعيًا ومنها ما هو مكتسب حققته بقدراتها وسعيها ومهاراتها الخاصة ودعم المجتمع لها، كما يلاحظ أن تطور هذا الدور كان في اتجاه إضفاء المزيد من الأدوار دون أن يسلبها أي من أدوارها التقليدية، أي أن ما تحقق للمرأة هو اكتساب المزيد من الأدوار بجانب أدوارها الأساسية سواء البيولوجية المتمثلة في الحمل والإنجاب والإرضاع، أو دورها في العناية بالأسرة والمنزل، بالإضافة إلى دورها في مجال العمل وإن كان هذا الدور ربما يكون اختياريًا. تبين من الدراسة الميدانية أن تعدد أدوار المرأة في أعقاب دعاوى التحرير ثم التمكين خلق حالة من صراع الأدوار سواء بالنسبة للمرأة التي قد تضيق بالأعباء الملقاة عليها خاصة مع قبول المجتمع مشاركتها الرجل العمل خارج المنزل وعدم تقبله فكرة مشاركة الرجل في العمل المنزلي. أو صراع الأدوار بينها وبين الرجل، فهي تسعي بكل طاقتها لإثبات ذاتها وقدرتها على العمل بكفاءة، وهو يخشى من منافستها له في العمل وتقلدها الوظائف القيادية والعليا التي يعتبرها حكرًا عليه؛ خاصة مع وجود عدد من النساء - وإن كان قليل - يتبوأن مكانات هامة بالوظائف العليا بالسلطة التنفيذية. بحيث يمكن ملاحظة حالة من الصراع الخفي والكامن بينهما قد لا يتم التعبير عنه بشكل صريح ومعلن. واستمرارًا لصراع الأدوار فيبدو جلياً بين الزوجين إذا كانت المرأة كزوجة تعمل، فتواجه صراعًا وتتعرض حياة الأسرة لبعض التوترات الناشئة عن الجدل والصراع الكامن أو الظاهر حول توزيع الأعباء الاقتصادية واتخاذ القرار، كذلك الأمر قد يحدث بينها وبين الأبناء حول انشغالها وعدم تفرغها للأبناء بشكل كامل.كما تلاحظ أيضًا من خلال استعراض التراث النظري حول مكانة المرأة من التحرير إلى التمكين أن الخصوصية الثقافية أمر في غاية الأهمية سواء فيما يتعلق بخصوصية المجتمع المصري بالمقارنة بالمجتمع الغربي، أو ما يتصل بخصوصية الثقافة الفرعية داخل المجتمع المصري.

التنمية المستدامة وتمكين المرأة: رؤية مجتمعية

لا يمكن لأي مجتمع أن يرقى درجات سلم التقدم ما لم يحسن تهيئة إمكانياته البشرية، وما لم يعزز ملكة المعرفة، وما لم يطور أنساق الحكم بما يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان، ويؤدي إلى تطوير قدرات البشر وتوسيع خياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبالذات لأكثر أفراد المجتمع حرمانًا، ولا بد من التصدي للنقص في تمكين المرأة. فعلى الرغم من انخفاض معدل الفقر مقارنة مع أجزاء أخرى في العالم، ما زال الوطن العربي مكبلا بأغلال أخرى من الفقر تتمثل في فقر القدرات والفقر في الفرص، والتي تنجم عن ثلاث نواقص، هي نقص في الحرية، ونقص تمكين المرأة ونقص المعرفة. وفيما يتعلق بنقص تمكين المرأة تبقى نسبة استخدام طاقات المرأة العربية من خلال المشاركة السياسية والاقتصادية الأكثر تدنيًا في العالم. فما زالت المرأة العربية تحتل ٣,٥ ٪ فقط من مقاعد البرلمانات في الدول العربية مقارنة بحوالي ١١ ٪ في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء و ١٢ ٪ في أمريكا اللاتينية والكاريبي. وفي عدد من البلدان العربية تعاني النساء أيضًا من عدم المساواة في حقوقهن كمواطنات وفي الحقوق القانونية. وفي بعض البلدان العربية التي يوجد فيها مجالس وطنية منتخبة ما زالت المرأة تحرم من الحق في الترشيح والانتخاب. وما زالت واحدة من كل امرأتين عربيتين لا تعرف القراءة أو الكتابة. كما يعاني المجتمع العربي ككل من تجميد نصف طاقاته المنتجة، لذا فعلينا مخاطبة هذه الثغرات في كل المجالات الاقتصادية منها والسياسية والاجتماعية [٢١].

لقد أدى فشل مجهودات التنمية إلى تراجع المفهوم التقليدي للتنمية الذي يرتكز على الجانب الاقتصادي لحساب مفاهيم حديثة لنفس المصطلح؛ فبرزت على الساحة محاولات لتحليل التنمية وتعريفها من خلال منظور اجتماعي إنساني تعمل على توفير الاحتياجات الأساسية للإنسان؛ الغذاء، والسكن، والصحة، والتعليم، والعمل، انطلاقًا من أن التنمية لا تقتصر فقط على البعد الاقتصادي بل هي أشمل من ذلك حيث تراعي أيضاً الأبعاد الاجتماعية منها القدرة على تلبية الحاجات الأساسية

للمجتمع والقضاء على اللامساواة والتقليل من الفقر والبطالة وهي ما تسمى بالتنمية البشرية [٢٣].

برز الاهتمام بمفهوم التنمية المستدامة في مطلع عقد الثمانينيات وتحديداً في عام ١٩٨١ م في تقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية والمعنون «الاستراتيجية العالمية للمحافظة على البيئة»، حيث تم للمرة الأولى وضع تعريف محدد للتنمية المستدامة والتي هي «السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بالاعتبار قدرات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة وإمكاناته»، كما تم في التقرير توضيح أهم مقومات التنمية المستدامة وشروطها. ولكن بالرغم من أهمية ما جاء في تقرير الاستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة، غير أن الولادة الحقيقية لمفهوم التنمية المستدامة جاءت مع إعلان اللجنة الدولية للبيئة والتنمية لتقريرها المعنون «مستقبلنا المشترك Our Common Future " الصادر عام ١٩٨٧ [٢٤].

وقد عرف تقرير برونتلاند الذي أصدرته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية في عام ١٩٨٧ بعنوان «مستقبلنا المشترك» التنمية المستدامة بأنها: «التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال التالية على اشباع احتياجاتها الخاصة». ويتنبأ التقرير بامكانية دخول البشرية عصرًا جديدًا من النمو الاقتصادي، يعتمد على سياسات من شأنها دعم وتنمية الموارد البيئية الطبيعية [٢٥].

واكتسبت التنمية المستدامة أهمية كبيرة على الصعيد العالمي، خصوصاً مع انعقاد قمة البيئة والتنمية في البرازيل عام ١٩٩٢ م، والتي تمخض عنها جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، والذي يشكل بحق خطة عالمية لتحقيق التنمية المستدامة، وتأسيس لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UNCSD). وباتت التنمية المستدامة اليوم تستحوذ على اهتمام متزايد من الدول والمنظمات الاقتصادية الدولية والإقليمية ومراكز الدراسات وجماعات البحث لدورها الفعال في تحقيق العدالة وحماية البيئة والنمو المستدام الذي يحفظ حقوق الأجيال كافة [٢٦].

ويتعامل البعض مع التنمية المستدامة كرؤية أخلاقية تناسب اهتمامات وأولويات النظام العالمي الجديد، ويرى البعض الآخر أن التنمية المستدامة نموذج

تنموي وبديل عن النموذج الصناعي الرأسمالي، أو ربما أسلوبا لإصلاح أخطاء وتعثرات هذا النموذج في علاقته بالبيئة. ولكن هناك من يتعامل مع التنمية المستدامة كقضية إدارية وفنية بحتة للتدليل على حاجة المجتمعات الإنسانية المتقدمة والنامية إلى إدارة بيئية واعية وتخطيط جديد لاستغلال الموارد [٢٧].

والتنمية المستدامة هي نموذج شامل للأمم المتحدة، وفي ضوء تقرير «برونتلاند» السابق الإشارة إليه فإن الاستدامة هي نموذج للتفكير حول المستقبل الذي يضع في الحسبان الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية في إطار السعي للتنمية وتحسين جودة الحياة. وتتداخل هذه المجالات الثلاثة؛ المجتمع، والبيئة، والاقتصاد. مثال: المجتمع المزدهر يقوم على بيئة صحية لتوفير الغذاء والموارد وتأمين المياه الصالحة للشرب والهواء النقي لمواطنيها. ونموذج الاستدامة يختلف عن النموذج السابق للتنمية الاقتصادية الذي يصحبه عواقب ضاره اجتماعية وبيئية. حيث أنه منذ وقت قريب كان ينظر إلى هذه النتائج كأمر لا مفر منه، والآن تبين حدوث أضرارًا كبيرة تشكل تهديدات خطيرة على رفاهية البشر والبيئة أثناء السعي لتحقيق التنمية وأنه لا مكان لها داخل نموذج الاستدامة. ولكن ما هو الفرق بين التنمية المستدامة، والاستدامة؟ يُعتقد في غالب الأحيان أن الاستدامة هدف طويل الأجل (عالم أكثر استدامة)بينما التنمية المستدامة تشير إلى العمليات والطرق العديدة لتحقيق ذلك (مثل الغابات المستدامة، والزراعة المستدامة، الإنتاج والاستهلاك المستدام، الحكومة الناشطة، البحوث ونقل التكنولوجيا، التعليم والتدريب.... الخ.) وجميع برامج التنمية المستدامة يجب أن تأخذ في الاعتبار المجالات الثلاثة للاستدامة إضافة إلى البعد الثقافي الضمني. حيث تتناول التنمية المستدامة المجالات الثلاثة ضمن سياقها المحلي، وبالتالي ستأخذ أشكالا عديدة في أنحاء العالم .الجدير بالذكر أن المبادئ التي تكمن وراء الاستدامة تشمل مفاهيم واسعة مثل؛ المساواة بين الأجيال، والعدالة بين الجنسين، والسلام، والتسامح، والحد من الفقر، وحفظ وصيانة البيئة، والحفاظ على الموراد الطبيعية، والعدالة الاجتماعية [٢٨].

ويرى كل من Ann Dale, John Bridger Robinson إن إنْجاز التنمية المستدامة في كل أبعادها - السياسية والإقتصادية والإجتماعية والبيئية، ووضع

سياسات للحفاظ على البريّةِ أَو منع التلوث وحده غير كاف لإنْجاز التنمية المستدامة؛ فيجب أن نفكر في العلاقات بين الفقر، وقضايا الجندر، والتنظيم المؤسسي، وصنع القرارات وأن تتم معالجة هذه القضايا على نحو متكامل [٢٩].

وفي أعقاب قمة الأرض في عام ١٩٩٢ أصبحت الحكومات والمجتمعات مسؤولة عن ابتكار الخطط المستدامة وللقيام بذلك يجب أن تحدد الحكومات والمجتمعات المدنية الأولويات ومن ثم تبتكر أهداف الاستدامة وخطط تحقيقها من الناحية المثالية على المستوى الوطني كل وزارة أو قسم يجب أن يتضمن مبادئ الاستدامة في أهدافه وخططه وسياساته و من خلالها جميع قطاعات الحكومة والمجتمع تتجه بالعمل نحو التنمية المستدامة [٣٠].

كما يشير تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤ أن التنمية البشرية مبنية في المقام الأول، وقبل كل شئ، على السماح للناس بأن يعيشوا نوع الحياة الذي يختارونه وعلى تزويدهم بالأدوات المناسبة والفرص المواتية لتقرير تلك الخيارات [٣١].

ويأتي موضوع تمكين المرأة ضمن القضايا الهامة في التنمية المستدامة والتي طرحت نفسها على ساحة البحث ضمن مجال التنمية البشرية التي تركز على الدور الإنساني أي دور البشر في كافة مراحل التنمية وأنه لكي يكون لهؤلاء البشر دور ايجابي يجب أن يتم تنميتهم أولا وتأهيلهم؛ بتعزيز قدراتهم ومهاراتهم بالقدر الذي يسمح بمشاركة فعلية وفعالة في كافة مراحل التنمية؛ تخطيطًا وتنفيذًا ومتابعةً وتقويمًا وكذلك كافة أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وتبدو أهمية الحديث عن تمكين المرأة حيث تشكل نصف المجتمع ولا يجب أن يترك معطلًا خاصة مع إظهار العديد من النساء نجاحات كثيرة في معظم المجالات.

تمكين المرأة بين المفهومات والتطبيقات:

يُعَرف التمكين لغويا في القاموس المحيط تَمَكَّنَ، فهو مكين والجمع مُكَناءُ. والاسم المُتَمَكِّنُ. ومكنته من الشيءِ، وأمْكَنْتُه منه، فَتَمكَّنَ واسْتَمْكَنَ [٣٢].

كما وردت كلمة تَمَكَّنَ واسْتَمْكَنَ في «كنز اللغة العربية» في أكثر من موضع ضمن معاني الثبات والتثبيت، وفي تمكَّن يُقال: تمكن من الأمر، واستمكن منه،

واتسع له وظفر. وفي القوة: مقدار القدرة، كما يقال استقر بالمكان، وثبت ثباتًا وثُبوتًا، و تَمَكَّنَ [٣٣].

ووردت الكلمة في القرآن الكريم في أكثر من موضع منها قوله تعالى: «إنا مَكَّنَّا له في الأرض وآتيناه من كل شيء سببا». وفي قوله تعالى: «الذين إن مكَّناهم في الأرض أقاموا الصلاة وءاتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهو عن المنكر ولله عاقبة الأمور». كما وردت أيضًا في قوله تعالى: «ونريد أن نمن على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين، ونمكن لهم في الأرض ونُرِى فرعون وهامان وجنودهما منهم ما كانوا يحذرون» [٣٦].

يتضح من ذلك أن التمكين من ناحية المفهوم والتطبيق ليس جديدًا بل هو قديم قدم الإنسان نفسه، وأنه مفهوم لا يقتصر على النساء فقط بل إنه منحة من الله لبني الإنسان؛ فالإنسان مُمَكَّن بالفعل سواء أكان رجلًا أم إمرأة، كما يتضح كذلك أن التمكين وإن كان مرتبطًا بمنح أسباب القوة فهو مرتبط كذلك ببذل الجهد، وبالعمل من جانب الإنسان.

والتمكين هو الترجمة العربية الدارجة لمفهوم Empowerment، أحد المفاهيم الشائعة في منظومة المفاهيم التنموية الجديدة التي تبنتها الأمم المتحدة في الربع الأخير من القرن العشرين كما شاع في حقل دراسات المرأة وتبنته بعض الحركات النسائية وبعض الجهات الدولية الممولة للمشروعات في البلدان النامية. يعني التمكين وفقًا لتعريف صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم) العمل الجماعي في الجماعات المقهورة أو المضطهدة لتخطي أو مواجهة العقبات وأوجه التمايز التي تقلل من أوضاعهم أو تسلبهم حقوقهم [٣٧].

يُعرف التمكين في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩ بأنه» حرية التصرف سعيًا لتحقيق الأهداف الشخصية والخير» [٣٨].

وقد ورد في دورية الجمعية اللبنانية لإدارة الأعمال تعريف التمكين بأنه»منحى يقوم على أن تمنح المنظمة المُمكَّنة الموظفين المهارات والسلطة التي يحتاجونها لإتخاذ قرارات تؤثر في أعمالهم وقرارات متعلقة بنوعية الإنتاج ووسائله، وعليه

يصبح التمكين عملية لبناء مهارات الموظفين لجعل عملهم أكثر سهولة ونتائجهم أفضل مع شعور برضا أكبر وتوتر أقل. وتضيف تشودري (Chowdhry, 1995) أبعادًا جديدة للتمكين بشكل عام إذ تعرفه بأنه "تعزيز القدرات ليصبح الفرد ذا مكنة empowered من خلال التعاون والتنسيق مع الآخرين واستخدام الإمكانات إيجابيًا وتطوير الطاقات لتصل إلى أقصى درجاتها".

ويُعرف كل من «سيدني روث شولر» و»إليزابيث روتاتش» Sidney Ruth Schuler, Elisabeth Rottach بأنه اكتساب النساء الموارد والامكانات والقدرة على ممارسة الوكالة Agency في إطار اللامساواة بين الجنسين (٤٠).

وتذكر مارجريت هول C.Margaret Hall إن تمكين المرأة يتضمن تعزيز الشخصية وتعزيز فرص الحياة، والمشاركة الجماعية في الجهود الرامية إلى تحقيق تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين والمجموعات العرقية، والطبقات الاجتماعية، والفئات العمرية المختلفة . وهو يُحسن الطاقات الإنسانية الكامنة على المستويات الفردية والاجتماعية. والتمكين هو نقطة انطلاق أساسية وعملية مستمرة لتحقيق المثل العليا كالتحرر الإنساني والحرية للجميع. على الرغم من أن عدد قليل من الناس قد لا تزال تعتقد أن أوضاع الإنصاف equity سوف تأتي إلى حيز الوجود خلال الزمن، بسبب عمليات طبيعية مثل التطور، فإنه ليس من الواضح تماما أن العدالة يمكن أن يتحقق بدون درجة كبيرة من التعاون الإنساني المخطط لها (٤١).

ويعرف «خليل النعيمات» تمكين المرأة بأنه «تلك العملية التي تصبح من خلالها المرأة فرديًا وجماعيًا واعية بالطريقة التي تؤثر من خلالها علامات القوة في حياتها فتكسب الثقة بالنفس والقدرة على التصدي لعدم المساواة بينها وبين الرجل». والتمكين مفهوم حديث ظهر في نهاية تسعينيات القرن العشرين وأصبح الأكثر استخداما في سياسات وبرامج معظم المنظمات غير الحكومية، وهو أكثر المفاهيم اعترافا بالمرأة كعنصر فاعل في التنمية (٤٢).

إن استعراض مفهوم تمكين المرأة يشير إلى أنه يتضمن معنيين، المعنى الأول استاتيكي ويشمل قدرات النساء على المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر بشكل

مباشر أو غير مباشر في حياتهن، وفي هذا الصدد يقال أن المرأة صوت فعال، أما المعنى الديناميكي للمفهوم فينظر له كعملية تطوير لقدرات الأفراد ليس فقط من أجل المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في حياتهم ولكن المشاركة في تنفيذ مثل هذه القرارات. كما ينطوي التمكين على عملية تغيير جذري في الأبنية التي تعيد انتاج الوضع الثانوي للمرأة أو وضع التبعية الذي نسب للمرأة كنوع (٤٣).

وبوجه عام يتسم هذا المفهوم بالغموض وذلك بسبب كثرة التعريفات المرتبطة بكلمة تمكين، وكثرة الحقول العلمية التي تستخدم فيها مثل: التربية، علم الاجتماع، وعلم الإنسان، ودراسات النساء، وعلم الأديان، والصحة العامة، والتمريض، الإدارة الحديثة (٤٤).

إن تأمل هذه التعريفات يكشف بوضوح أهمية التمكين عمومًا وتمكين المرأة على وجه الخصوص في دعم الأفراد ببناء وتعزيز قدراتهم وطاقاتهم من خلال العمل الجمعي التشاركي الذي يستطيع الفرد من خلاله أن يحقق ذاته ويرتقي بمجتمعه، وهنا يتضح أيضًا ارتباط التمكين ببذل الجهد والعمل أيضًا من قبل المُمَكِن والمُمَكَن له فللمطالبين بتمكين النساء أقول إنهن بالفعل مُمَكَّنات بالطبيعة وبالخلق كبشر أما تمكين النساء بالمعنى المجتمعي والتنموي الذي يتم تداوله حديثًا في أعقاب تزايد الحديث عن دور المرأة كشريك أصيل في التنمية المستدامة بوجه عام والتنمية البشرية على وجه الخصوص ففيه الكثير مما يمكن الحديث عنه في ضوء الدراسة الميدانية التي سعت للكشف عن الرؤية المجتمعية حول هذا المفهوم، فرؤية المبحوثين لمفهوم تمكين المرأة تراوحت ما بين عدم المعرفة به، أو وصفه بأنه مفهوم غير واضح، أو أنه يعني أن تعمل المرأة، أو أن تتولى النساء مناصب قيادية عليا مؤثرة وليست هامشية، وأخيرًا الإشارة إليه كمفهوم شامل يتضمن أن تقوم المرأة بكل الأدوار المنوطة بها والتي تستطيع أن تؤديها بشكل فعال، وأن لا يغلب أحد الأدوار على الأخرى، فلا تهتم بالعمل على حساب مسئولياتها المنزلية أو العكس، وأن لا يتم حصرها في الدور البيولوجي فقط لأنه وإن كان دورا في غاية

الأهمية فللمرأة أدوار أخرى لا تقل عنه أهمية كالتنشئة والعناية بالأبناء والعمل داخل المنزل. مما تقدم يمكن الاشارة إلى التعريف الاجرائي التالي لتمكين المرأة «يعبر تمكين المرأة عن عملية شاملة ومتكاملة ومستدامة لتعزيز قدرات المرأة بما يمكنها من القيام بكافة الأدوار المنوطة بها بكفاءة وفاعلية وبما يعزز القبول المجتمعي لأدوارها التقليدية والحديثة».

أهــدافـه :

أشارت كل من Ambe J. Njoh & Fenda A. Akiwumi إلى أن تمكين المرأة وفقا لأهداف الألفية الثالثة يستهدف الآتي:

١- زيادة نسبة البنات في سن الدراسة بالمدارس

٢- زيادة معدلات محو الأمية للنساء البالغات

٣- زيادة المشاركة النسائية في العمالة غير الزراعية

٤- زيادة تمثيل النساء في الحكومة [٤٥]

كما تستهدف دعاوى تمكين المرأة القضاء على كل مظاهر التمييز ضدها من خلال الآليات التي تعينها على الاعتماد الذاتي. وتتحقق قوة المرأة بتمكينها من ظروفها وفرصها وممارسة حقها في الاختيار، ولهذا فإن مدخل التمكين يجعل التنمية أكثر تفاهمية ومشاركة بين الرجال والنساء، ومن ثم لا تكون التنمية مجرد رعاية اجتماعية للنساء وإنما تكون التنمية اجتماعية تهدف إلى تمكين النساء من امتلاك عناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية التي تمكنهن من الاعتماد على الذات في تحسين أوضاعهن المعيشية والمادية على نحو متواصل، والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تمس جميع جوانب حياتهن؛ فالتمكين يهدف إلى خلق سياق تنموي موات للمشاركة والتفاعل يعتمد على تطوير المهارات والقدرات وفرص التطوير الحرفي. كما أنه يعتمد على تطوير العلاقات الاجتماعية في اتجاه مزيد من التوازن والاستقرار، وتعزيز علاقات النوع بعيدًا عن التمييز. والاهتمام الأساسي بالتمكين الاقتصادي الذي يعد مقدمة ضرورية للتمكين في المجالات الأخرى [٤٦]

ويذكر كل من Kamla Gupta و P. Princy Yesudian إن المجتمعات الوطنية والدولية المختلفة قد تناولت قضايا النساء وبذلت جهودًا مختلفة لتمكينهم وذلك لتعزيز وضعهن الاجتماعي والصحي وإشراكهن في الأنشطة التنموية.

الجدير بالذكر من وجهة نظر الباحثة أنه رغم تلك الجهود المبذولة لتمكين النساء سواء من قبل الأمم المتحدة والمؤسسات التنموية والنسوية أو من جانب الحكومات المختلفة بالعالم العربي ودول العالم الثالث ومنها مصر إلا أن هناك بعض التساؤلات الكثيرة التي تحتاج إجابات حقيقية معبرة عن واقع مجتمعي وثقافي معاش ومنها على سبيل المثال لا الحصر؛ ما أهميه تمكين النساء وما الهدف منه؟ هل استفادت النساء من تلك الجهود؟ هل حدث تمكين فعلي لهن؟ هل اقتصر التمكين على فئة قليلة من النساء ذوات المكانة والنفوذ القادرات بالفعل على تقلد المناصب القيادية أم شمل جميع النساء؟ هل المؤتمرات الداعمة للتمكين وحدها كافية لحدوثه؟ هل من المجدي الحديث عن تمكين النساء فقط أم الأفضل الحديث عن تمكين البشر وتمكين المواطنين بغض النظر عن النوع؟ هل يؤثر تمكين المرأة على فرص وحقوق الرجل؟ هل تمكين المرأة يعني تهميش الرجل؟ ماهي مؤشرات تحقق التمكين في مصر، وما هي أسسه وعوامل نجاحه؟ كل هذه التساؤلات وغيرها تحتاج إجابات مستقاة من رؤية واقعية ميدانية تعبر عن وجهة نظر المستهدفين والمعنيين بموضوع تمكين المرأة وهم الرجال والنساء. وهنا أشير إلى ما كشفت عنه الدراسة الميدانية فيما يتعلق برؤية المبحوثين في أهمية التمكين بالنسبة للمرأة فيرى البعض أن أهميته تكمن في أن المرأة هي نصف المجتمع وتقوم بدور حيوي لا يمكن تجاهله أو التقليل من شأنه سواء داخل أوخارج المنزل وبالتالي يجب استغلال هذه الطاقات وعدم تركها معطلة، بينما يرى آخرون أن إذا كان هناك اتفاق مجتمعي على المساواة بين الناس بغض النظر عن النوع أو الدين أو العرق فتمكين المرأة ليس له أهمية على الإطلاق، وهناك من يرى أنه شيء مهم للغاية لتدعيم التوافق الاجتماعي بين الرجل والمرأة من ناحية وبينهما وبين المجتمع من ناحية أخرى فلا ينظر للمرأة المتعلمة صاحبة الرأي الواثقة بذاتها القوية على أنها «مسترجلة» ويخشى من الارتباط بها كزوجة بدعوى أن قوتها ستضعف من شخصية الرجل الذي يجب أن يكون هو صاحب الرأي

والكلمة الأولى والأخيرة و أنها يجب أن تكون ضعيفة، ومستكينة، ومُعالة، وخاضعة دومًا لرأيه. ويوجد من يرى أن أهمية تمكين المرأة تكمن في اكتساب دعم مجتمعي لدورها داخل المنزل وعدم التقليل من شأن هذا الدور ودعم قدراتها ومهاراتها بحيث تستطيع أن تؤديه بكفاءة وأن تمتلك الثقة بذاتها والقدرة على التصرف واتخاذ القرارات في مختلف المواقف التي تجابهها. وهناك من يرى في تمكين المرأة رفعة لشأنها، وعون لها على إنجاز الأدوار المنوطة بها، ويتيح لها العديد من الفرص، كما ينمي ويوسع من قدراتها المعرفية، وأخيرا يؤكد غالبية المبحوثون أن تمكين المرأة لا يخصها وحدها وبالتالي فإن أهميته لا تخص المرأة وحدها؛ فالمرأة المُمكنة تنشىءأجيالا ممكنة وهذا مع التأكيد على نوع التمكين المتاح لها ومدى اتفاقه مع المقومات السسيوثقافية للمجتمع الذي يتم من خلاله دعم دور المرأة والرجل ودعم مفهوم التشاركية في الحياة لإنجاز أهداف شخصية ومجتمعية وعالمية.

أسس تمكين المرأة

يقوم مفهوم التمكين على امتلاك الفرد للقوة Power ليصبح عنصرًا مشاركًا بفعالية في شتى مجالات الحياة الاجتماعية؛ وبمعنى آخر امتلاك القوة أو القدرة على إحداث تغيير في الآخر الذي قد يكون فردًا أو جماعة أو مجتمعًا بأكمله؛ من هنا يفترض مفهوم التمكين تنمية الذات المشاركة، وتطوير قدراتها وإمكانياتها وفعاليتها ووجودها؛ وبالتالي يرتبط مفهوم التمكين ارتباطًا وثيقًا بمفهوم تحقيق الذات أو تعزيز قدراتها في المشاركة والاختيار الحر، ويرتبط التمكين بثلاثة مؤشرات أساسية هي المشاركة السياسية، والمشاركة الاجتماعية ، والسيطرة على الموارد الاقتصادية (٤٨).

وتبين من الدراسة الميدانية أن تمكين المرأة كعملية متكاملة ترتكز على عدة أسس ومقومات سسيوثقافية منها:

- وجود إرادة سياسية قوية تدعم التنفيذ والمتابعة والاستمرارية
- أسس اقتصادية؛ وجود موارد اقتصادية يمكن استغلالها والتأثير فيها واعطائها قيمة اقتصادية

- أسس معرفية؛إتاحة المعلومات والمعارف، وتيسير سبل الوصول إليها واستخدامها بفاعلية
- أسس بشرية؛ موارد بشرية تشارك في الوصول إلى التمكين؛ تخطيطًا، وتنفيذًا، ومتابعة، وتقييمًا، وتصحيحًا للمسار؛ إن تعثر
- أسس ثقافية؛ تبدو في وجود بناء ثقافي موات وداعم بشكل إيجابي والسعي لدعم وتنمية بعض المفاهيم المتصلة مثل مفهوم المشاركة ووجود دعم مجتمعي ولا تقتصر المشاركة على النساء فحسب بل تشمل المجتمع بكل فئاته النوعية والعمرية والتعليمية والطبقية، ومفهوم عدم التمييز بين الناس وفقا لأسس عمرية أو تعليمية أو طبقية، أو اقتصادية، أو سياسية أو دينية. بالاضافة إلى دعم مفاهيم التدريب المستمر، والتعلم الذاتي، والتعلم المستمر، والتعلم مدى الحياة
- أسس تكنولوجية، يقصد بها مواكبة التطوير المستمر للتكنولوجيا الحديثة والتدريب على المهارات المتغيرة المتصلة باستخداماتها

آليات تمكين المرأة في المجتمع الحضري

١- التنشئة الاجتماعية

التنشئة الاجتماعية هي عملية تعليم تعتمد على التلقين والمحاكاة والتوحد مع الأنماط العقلية والعاطفية والأخلاقية عند الطفل والراشد، وتهدف إلى إدماج عناصر الثقافة في نسق الشخصية من خلال التدريبات الأساسية لضبط السلوك، واكتساب المعايير الاجتماعية، وتعلم الأدوار الاجتماعية، واكتساب المعرفة والقيم والاتجاهات ومختلف العناصر الثقافية للجماعة وتحويل الإنسان من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي وهي عملية مستمرة لا نهاية لها يتشرب الفرد من خلالها ثقافة مجتمعه [٤٩].

أوضحت الدراسة الميدانية أن التنشئة الاجتماعية أحد أهم الآليات التي يمكن من خلالها دعم تمكين المرأة، ذلك على أن تتم في ضوء قواعد منضبطة تتعلم فيها الفتاة والفتى أدوارهما المتفردة وحقوقهما وواجباتهما المشتركة دون إغفال الفرادة

الخاصة بكل نوع، فلا يجب التهوين من أدوار المرأة أو التهويل من أدوار الرجل وما يجب غرسه هو ما يرتبط بقيم الأنوثة وقيم الذكورة كقيم انسانية تدعم تفرد الأنواع الانسانية من أجل التكامل والمشاركة في الحياة كمبدأ أساسي.

٢- تعزيز القدرات الصحية:

بالاضافة إلى دور التنشئة الاجتماعية في اكساب الأفراد مفاهيم وقيم ثقافتهم فلابد أن تتضمن بناء وتعزيز شيئين في غاية الأهمية بالنسبة للمرأة على وجه الخصوص هما جسمها وعقلها، وفيما يتعلق ببناء جسمها أشار المبحوثون إلى أن ذلك يكون بالاهتمام بصحة المرأة منذ طفولتها، وأن تدعم الأسرة والمدرسة والمجتمع ككل ذلك بإتاحة ممارسة رياضة معينة تبني جسدها وتمنحها القدرة أن تدافع عن نفسها كالسباحة والكاراتيه والكونغ فو وغيرها من الرياضات الدفاعية، كما تدعم صحتها وتنمي ثقافتها ووعيها الصحي في كافة مراحلها العمرية خاصة خاصة البلوغ والمراهقة وما يتصل بالصحة الإنجابية والوعي المرتبط بها وأن يقدم المجتمع هذه الخدمات للجميع بأسعار تتفق وكافة المستويات الاقتصادية حتى لا يصبح الأمر حكرًا على فئة محدودة من القادرين على دفع نفقات ممارسة الرياضة أو الحصول على الخدمة الصحية الجيدة، وحتى نضمن استمرار عملية بناء وتعزيز صحة المرأة أو بالأحرى تمكين المرأة صحيًا.

٣-التعليم والتعلم وتعزيز القدرات المعرفية

ويأتي التعليم واكتساب الثقافة العربية الشرقية على رأس آليات بناء عقل المرأة، ويتم هذا بالحرص على تعليم الفتيات خاصة في المناطق الفقيرة والنائية والتي تشكل نسبة كبيرة من المجتمع والتي قد تحرم الفتاة من هذا الحق الأصيل أو تكتفي بتعليم متواضع بحيث تستطيع بالكاد أن تقرأ وتكتب وبالتالي تتجه اهتمامات الأسرة والفتاة نحو الزواج المبكر الغير مدروس فلا تستطيع ان تختار زوجها بعناية كما تبقي بدون مهارات تعزز من مشاركتها في عمل مناسب خارج المنزل وإذا اقتضت ظروفها الاحتياج لممارسة عمل ما للإنفاق على نفسها أو أسرتها لا تجد أمامها سوى مهن متواضعة بقدر مهاراتها وقدراتها المتواضعة.

ويعد اكتساب الثقافة الخاصة بالمجتمع شيئًا في غاية الأهمية خاصة مع تعدد مصادر وروافد المعرفة، التي قد يصعب فيها التمييز ما بين الصالح والطالح، الحقيقي والمزيف، والتى يخشى معها من خلط المفاهيم وإساءة الفهم والتفسير وفي هذا المجال يتجلى دور الأسرة ومؤسسات التنشئة الإجتماعية التقليدية والحديثة في أن تسعى جاهدة في اكساب الأفراد المفاهيم الثقافية الصحيحة كمفهوم الحرية باعتباره يرتبط بمسئولية، فلا حرية بلا مسئولية، وأن يتم إيضاح ما للمرأة من حقوق وما عليها من واجبات تجاه ذاتها ومجتمعها، وأن تدفع المرأة للقراءة المستمرة والإلمام بالقضايا المعاصرة ويدعم لديها مفهوم التعليم المستمر والتعلم مدى الحياة. بالإضافة إلى النظر إلى موضوع تمكين المرأة نظرة تكاملية لا تغفل طبيعتها الجسدية والعاطفية.

وعلى الرغم من وجود آراء بأن تمكين المرأة يتم بتعزيز وترسيخ مفاهيم المساواة بين الجنسين داخل المجتمع هناك من يرفض هذا الرأي بشدة ويرى أن المساواة في حقوق المواطنة أمر مقبول، أما المساواة المطلقة فعليها تحفظ لأنها لا يمكن أن تتحقق بشكل كامل فلكل من الجنسين طبيعته الجسمية والنفسية الخاصة؛ فهناك مهام وواجبات أصيلة تخص الرجل كالإنفاق على المرأة وحمايتها.وهناك مهام تخص المرأة وحدها كالحمل والإنجاب والإرضاع، وبالرغم من وجود بعض المهام الأصيلة للرجل والتى يمكن أن تقوم بها المرأة كالإنفاق على نفسها وأسرتها ، فهناك أدوار ومهام تخص أحدهما ولا يستطيع الآخر أن يؤديها، إذن فهناك مساواة بينهما في بعض التكليفات الدينية كالصلاة والصوم على سبيل المثال وكذلك في حق التعليم وممارسة الرياضة والعمل ولكن داخل هذه الحقوق هناك مجالات تعليم تخص المرأة وأخرى تخص الرجل وكذلك في مجال العمل والرياضة.كما أن هناك أدوار تؤدى بشكل تشاركي؛ بمعنى آخر بالرغم من وجود مرونة في تبادل بعض الأدوار إلا أن هناك خصوصية ثقافية للمرأة وأخرى للرجل هذه الخصوصية ترتبط بالطبيعة البيولوجية المتفردة والقدرات التي ميز الله بها كل منهما على حدة كأن يغلب على الرجل الجانب العقلاني أوتغلب العاطفة على المرأة.

حقوق المرأة والتمكين:

حق المرأة في التعليم

التعليم هو حق أساسي من حقوق الإنسان في حد ذاته كما أنه حق تمكيني فهو يعزّز تحقيق سائر الحقوق الأخرى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والمدنية والسياسية. وهو الأساس الذي تقوم عليه التنمية المستدامة، كما أنه يساهم في أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ويعزز السلام والأمن. إن الفوائد المترابطة للاستثمار في التعليم الجيد لا يمكن حصرها – ومنها توليد أكبر قدر من العائدات الاقتصادية والنماء للأفراد والمجتمعات، وإحداث تأثيرات دائمة على الصحة والمساواة بين الجنسين، وخلق مجتمعات أكثر أمناً ومرونة واستقرارًا. ويلعب التعليم دورًا هاماً في تكوين الهويات الشخصية والجماعية وتعزيز رأس المال الاجتماعي والتلاحم الاجتماعي، وتشكيل المواطنة المسؤولة على أساس مبادئ احترام الحياة والكرامة الإنسانية والتنوع الثقافي [٥٠].

التعليم من الأشياء المهمة جدًا للإنسان؛ للمرأة والرجل، وللغني والفقير، فهو أساس المعرفة وسلاح للمستقبل ويساهم التعليم في بناء الشخصية وثقلها بالمعارف والخبرات، وأكد المبحوثون جميعًا ادراكهم لأهمية التعليم وقيمته بالنسبة للمرأة وتحرص كل الأسر على تسليح الأبناء بالتعليم والشهادات العلمية حتى ولو لم تؤهلهم لوظيفة مرموقة فمازال التعليم في حد ذاته يكسب صاحبه قيمة داخل المجتمع بغض النظر عن كونه رجلا أو امرأة وقد تنبع هذه القيمة من كون التعليم هو الوسيلة الوحيدة التي تؤهل الإنسان للعمل بالداخل أو الخارج ، ونظرًا لما يحظى به التعليم من أهمية كبيرة بالنسبة للناس فإنهم يحرصون على انتقاء أفضل

المدارس وأحيانًا تتحمل الأسر المتوسطة عبئًا ثقيلاً في إرسال الأبناء لمدارس خاصة حتى تضمن مستوى تعليم لائق إلى حد ما وليس لمجرد التباهي والتفاخر،كما يتحملون أعباءًا أخرى في نفقات سيارة المدرسة والدروس الخصوصية والكتب الخارجية علاوة على المصاريف الشخصية اليومية حتى يحصل الأبناء على شهادة متوسطة أو فوق متوسطة، أو عليا وأحيانًا تواصل الأسر الإنفاق على الأبناء في

مراحل الدراسات العليا أيضا وتحرص معظم الأسر على تزويد الأبناء بوسائل التعليم الحديثة كالحاسب الآلي، والإنفاق على دورات تعليم اللغة الأجنبية والحاسب الآلي حتى لا يكونوا بعيدين عن لغة العصر ومتطلباته وإذا كان التعليم في حد ذاته قيمة فإن التعليم باللغات الأجنبية أصبح يحظى باهتمام كثير من أسر الطبقات العليا وفوق المتوسطة وذلك لأنه يتيح الإلتحاق بالوظائف العليا ذات الدخول المرتفعة كالعمل بالبنوك الأجنبية أو الشركات متعددة الجنسية أو المؤسسات الكبرى بالخارج وينظر هؤلاء للتعليم باللغات الأجنبية كضرورة ومطلب أساسي بينما ينظر إليه غير القادرين كنوع من المظهرية والرفاهية يقتصر على الفئات والطبقات القادرة على دفع نفقاته الكثيرة، ويزداد التوجه نحو التعليم باللغة الإنجليزية لأنها لغة الحاسب الآلي ولغة تكنولوجيا المعلومات التي تسهل التعامل مع مختلف أدواتها وفي عصر التدفق التكنولوجي يزداد التوجه نحو التعليم الفني، والتخصص في علوم الحاسب الآلي وفنون البرمجة والصيانة، ويتساوى في هذا كل من الجنسين. وبصفة عامة تدعم التنشئة الاجتماعية بمؤسساتها قيمة التعليم من أجل مستقبل أفضل، كما قد يكون التعليم شرطاً أساسياً من شروط الإختيار الزواجي وأشار بعض المبحوثين أنهم حرصوا على اختيار فتاة حاصلة على مؤهل عالي حتى تستطيع أن تربي الأبناء وتعلمهم بطريقة صحيحة، كما أشار البعض إلى أن الفتاة المتعلمة توفر نفقات الدروس الخصوصية على الأقل في مراحل التعليم الأولى. كما لا تقبل الفتيات المتعلمات أن ترتبط بشاب جاهل حتى لو كان لديه ما يؤهله من الناحية المادية، وقد تقبل الفتاة الحاصلة على مؤهل عالي أو فوق متوسط أن ترتبط بشاب حاصل على مؤهل أقل منها مادام سيوفر لها حياة كريمة وأحيانًا يكون الحرص على مواصلة التعليم والحصول على مؤهل للتباهي به أمام الآخرين، ومازال الشخص الذي يترك تعليمه من أجل العمل يشعر بالندم ويتمنى لو حصل على مؤهل فاكتساب المال لا يعتبر بديلاً عن المؤهل الجامعي، وفي عصر التدفق المعلوماتي تظهر إلى جانب قيم التعليم قيمًا أخرى تتصل بالتعلم الذاتي والتعليم عن بعد والتدريب المستمر لتنمية القدرات والمهارات اللازمة لمواكبة التطورات المستمرة في كافة المجالات، ويعتبر الإنترنت والفضائيات وسائل فعالة للتثقف والتعلم الذاتي [٥١].

تبين من الدراسة الميدانية استمرار التأكيد والإيمان الشديد بأن التعليم من القيم الثابتة في المجتمع، فهو حق من حقوق المرأة، وأمر ضروري للأسرة والمجتمع؛ يساهم في خلق أجيالًا مستنيرة واعية من النشء ويُكوِّن أسرًا قوية ويؤسس أفرادًا قادرين على بنائه، فالمرأة تستطيع إن امتلكت الرغبة والقدرة وتهيأت لها الظروف المواتية أن تصل إلى أعلى الدرجات العلمية فيما ترغب من التخصصات دون أية موانع أو عوائق مجتمعية بل إن المجتمع يدعم مثل هؤلاء بقوة. فمن حيث القانون لا تفرقة بين الرجل والمرأة أما الممارسات الفعلية فيتم تشكيلها من خلال الثقافة التي قد تؤدي في بعض مناطق مصر إلى حرمان المرأة من التعليم أو تقليص فرص تعليمها كما أنه لا توجد حواجز أمام المرأة فيما يتعلق بالتعليم سوى الفقر الشديد وعدم القدرة على دفع نفقاته، بالرغم من توفر الرغبة الشديدة في مواصلة التعليم. ويرى البعض أنه لا توجد مجالات تعليم للمرأة وأخرى للرجل فهذا الأمر يتوقف على قدرات واستعداد كل امرأة على حدة، ويحبذ البعض التوسع في المجالات الجامعية الحديثة التي تتناسب مع طبيعة ودور المرأة مثل كليات الاقتصاد المنزلي والتربية النوعية والتمريض ورياض الأطفال والبعد عن مجالات التعليم المرهقة جسديًا التي لا تتناسب مع طبيعتها كفنون الدفاع والقتال.وعلى النقيض من ذلك يرى آخرون أنه رغم اتاحة مجالات عديدة للتعليم بالنسبة للجنسين إلا أن المرأة لا تستطيع مثلا الالتحاق بكليات الشرطة أو الحربية أو الدفاع الجوي إلا في بعض الحالات المحدودة وبعد حصولها على مؤهل جامعي آخر وهناك من يرى بضرورة أن تتساوى المرأة والرجل في فرص الالتحاق بهذه الكليات حيث أن هذا التعليم متاح لنساء أخريات خارج مصر كقوات المارينز الأمريكية وغيرها.وإذا كان المبحوثون قد اختلفوا حول وجود مجالات تعليم مناسبة للمرأة وأخرى غير مناسبة لها فإنهم قد اتفقوا على أنه في الوقت الحالي هناك اهتمام كبير بتعليم المرأة من منطلق تأمينها اجتماعيًا واقتصاديًا وتنويريًا وذلك في المجتمعات الحضرية، أما في المجتمعات النائية والحدودية البدوية فلا زالت المرأة –في الأغلب- أسيرة العرف والتقاليد التي قد تحرمها من هذا الحق.

حق المرأة في العمل:

إن العمل أحد مكونات البناء الاقتصادى الرسمى الذى لا غنى عنه حيث لم نجد أى نظام اقتصادى مهما بلغت درجة تقدمه لا يعتمد على العمل، والعمل بالدرجة الأولى مسألة اجتماعية تتخذ صورًا مختلفة وتتوقف تبعًا للثقافات البشرية المتنوعة، كما أنه نشاط إنسانى متميز فبالرغم من قيام الحيوانات بمناشط عديدة شبيهة بالعمل إلا أن الإنسان هو الوحيد القادر على تغيير ملامح البيئة لكى تكون أكثر أمنًا وإشباعًا ومتعة، و يعتبر العمل ببساطة أحد الشروط الهامة لوجود الإنسان، فالتاريخ الطويل للإنسان يعتبر تاريخًا للانتصار على الطبيعة من خلال العمل.

قام علماء القرن التاسع عشر بتصنيف أنماط المعيشة وترتيبها فى نسق واحد يتدرج من البساطة إلى التعقيد وذلك تمشيًا مع الأفكار التطورية التى سادت فى هذا القرن والتى تقول بأن الحياة الاقتصادية سارت منذ نشأتها خلال عدد من المراحل وان كل مرحلة تمهد للمرحلة التى تليها وتعتمد على المراحل التى سبقتها هذا من ناحية، وكذلك تمشيًا مع موقف الإنسان من موارد الثروة سواء أكان موقفًا يتسم بالإيجابية أو السلبية ، فالجمع والالتقاط والصيد والقنص من الأنماط التى تتسم بالسلبية على عكس الحال بالنسبة للرعى والزراعة [٥٢].

واختلف مفهوم العمل باختلاف مراحل التاريخ البشري كما اختلفت مشاركة المرأة ودورها فيه باختلاف الأنماط المجتمعية التي عاش فيها الإنسان منذ أقدم العصور وحتى الوقت الحالي وسوف أشير إلى هذه الفكرة بالتفصيل من خلال تناول مشاركة المرأة في العمل في عدد من الأنماط المجتمعية (البدائية والتقليدية والحديثة)

لقد انخرط الإنسان فى أنماط كثيرة من التنظيمات الاجتماعية التى تختلف فيما بينها اختلافًا شديدًا من ناحية التعقيد، ويمكن تصنيف هذه المجتمعات فيوجد فى أقصى طرف مجتمعات الصيد وجمع الثمار، وفى أقصى الطرف الآخر المجتمعات الصناعية التى تزخر بالمدن ويتخلل هذين الطرفين مجتمعات الرعى والزراعة، ويعتبر الصيد والجمع من الصور الموغلة فى القدم للتنظيم الاجتماعى والتى سادت ما يقرب من نصف مليون سنة أما مجتمع التصنيع فهو حديث العهد لم يظهر إلا منذ أكثر من قرنين

أما عن التنظيم القائم على الرعى والزراعة فهو مختلف عن الاثنين فى تطور البناء وتعقيده لكن قوة العمل فيه تتمثل فى المنتج الراعى أو الزراعى أو هما معًا (٥٤).

يمثل المجتمع البدائى أحد الأنماط المجتمعية التى يكون أعضاؤه مسئولين عن تأمين كل احتياجاتهم المادية الجسمية عن طريق الصيد أو جمع الطعام، كما يصنعون ملابسهم ويبنون مساكنهم ويصنعون أدواتهم وكانت عادة من الفخار، كما يدافعون عن أنفسهم ضد أى هجوم. وتحقق كل عائلة الاكتفاء الذاتى حيث لا يوجد فائض للتبادل، وتمثل هذه المجتمعات النمط الطبيعى للوجود البشرى وقد استطاعت تلك المجتمعات أن تنتج بعد آلاف السنين ما هو أكثر من متطلباتها الغذائية الأساسية واستخدام الفائض فى بناء مجتمعات أكثر تقدمًا (٥٥).

وكانت كل قبائل الجنس البشرى تعيش على الصيد وقنص الحيوانات وكان يدعم هذا بما يجمعه من ثمار وفاكهة وجذور، ويُحتمل ان أول تقسيم للعمل ظهر عندما أصبح الذكر صيادًا والأنثى جماعة للغذاء، ومن الشعوب التى تعتمد فى معاشها على هذه الطريقة سكان استراليا الأصليون، والإسكيمو، وأقزام وسط أفريقيا الاستوائية وسكان جزر الأندمان وشعب الأونا فى تييرادلفويجو (٥٦).

ولما كان كل كائن بشرى يولد ولديه احتياجات أساسية موروثة لابد من إشباعها كى يظل على قيد الحياة فان الثقافة الخاصة بالمجتمع تحدد الأساليب المختلفة التى يتم من خلالها إشباع تلك الاحتياجات (٥٧).

وفى المجتمعات البسيطة هناك تقسيم للعمل بين الرجل والمرأة طبقًا لقدراتهم المختلفة فالمرأة تهتم بتجهيز الطعام وإصلاح الملابس وتنظيف المنزل، وفى حالة وجود أبناء يقوم كل منهم بالمهام التى تتناسب مع عمره وقدراته واتجاهاته، وكلما زاد عدد الجماعة كلما كانت المهام أكثر تخصصًا (٥٨).

وبمعنى آخر يُقسم العمل فى تلك المجتمعات تبعًا للعمر والنوع، فالأطفال الصغار والمسنون لا يستطيعون ممارسة الإنتاج وعلى ذلك يتوزع العمل بين الذكور والإناث، فيقوم الرجال على سبيل المثال لدى شعب «السيريونو» بممارسة صيد الأسماك وقنص الحيوانات وبناء المساكن وصنع الأسلحة والأدوات وبعض

الأوانى، وتقوم النساء بالطهى ورعاية الأطفال ونقل الماء وصنع الأراجيح والحصير والأوانى المنسوجة والفخارية والحلى، وهذا التقسيم ليس جامدًا ففى حالة الضرورة يستطيع أحد الجنسين القيام بمعظم الأعمال التى يقوم بها الآخر، وفى جماعات أخرى نجد التقسيمات التقليدية راسخة إلى حد الجمود وفى بعض الحالات قد يجهل الجنسين المهارات التى يستخدمها الآخر ففى شعب هنود المكس بالمكسيك نجد الرجال يفتقدون المعرفة والمهارة اللازمة لمعالجة الذرة الذى يشكل أساس طعامهم (٥٩).

ويؤكد العلماء على أنه فى المجتمعات البسيطة لم تكن هناك تفرقة بين «العمل»، و»اللا عمل» أو بين العمل والفراغ، ويشير «هيرسكوفيتس» إلى أن أعمال الرجل البدائى شاقة ودائبة لا تتوقف إذ أنه حتى عندما يتم الصيد بنجاح فإن الرجال يجلسون حول نار الخيام يشتغلون بشئ ما كأن يصنعون قوسًا أو سهمًا والنساء كذلك دائمًا مشغولات فالمرأة تتحمل من مشقة العمل ما يتحمله الرجل إن لم يكن أكثر فهن يصنعن كل ما يؤكل وما يلبس وما يتخذ مسكنًا. ولم تعرف هذه المجتمعات أى نوع من أنواع تقسيم العمل سوى التقسيم الجنسى بين الرجال والنساء وبصفة عامة فالعمل فى المجتمعات البدائية نشاطًا طبيعيًا كالتنفس أو الوجود وهذا المعنى الضمنى للعمل أمرًا ظل قائمًا حتى اليوم (٦٠).

وبصفة عامة فإنه كلما كان المجتمع أكثر بدائية كلما زاد العبء على المرأة فيما يتعلق بالعمل وخاصة فى المجتمعات الزراعية، فعلى سبيل المثال نجد أن النساء فى غينيا الجديدة غالبًا ما يقمن بمعظم العمل اليدوى بجانب العمل الزراعى وذلك منذ الطفولة وحتى الموت بينما يقوم الرجال بأعمال أقل بكثير تتمثل فى عمل أسوار أو سياجات خاصة بالتقسيم الإقليمى والتجول حولها لمنع أى شخص يحاول الاقتراب أو المرور منها، وعلى ذلك فالرجال يقومون بالعمل الدفاعى بجانب تنقية الغابة وإعدادها للمحاصيل أما النساء فتقوم بباقى الأعمال اليدوية وإذا حدث تغير فى الإقامة انعكس ذلك فى أنماط العمل المرتبطة بالجنسين، فعلى سبيل المثال إذا انتقلت قبيلة من الجبال إلى السهول وأصبحت بمقتضى ذلك منتجة للطعام علاوة

على الصيد وجمع الغذاء، هنا يحدث هبوط أو انهيار فى قيمة عمل الرجال مقابل ازدياد قيمة عمل النساء، وهذا يؤدى إلى مشكلات تتمثل فى الحروب والعداوات المتزايدة [٦١].

وتدل كافة الدراسات التى أجريت حول المجتمعات البدوية أن تقسيم العمل وتوزيعه يقوم على بعض الأسس الذاتية مثل الأساس العرقى، أو على أساس الانتماء إلى فئة معينة من فئات العمر، أو على أساس الجنس فيما يتعلق بأعمال يقوم بها الذكور دون الإناث وقد استمرت تلك القيم البدوية فيما يتعلق بتقسيم العمل فى المجتمع البدوى بين الجماعات البدوية التى انتقلت للحياة الحضرية فى المناطق الصناعية الحديثة [٦٢]

وتقوم النساء فى المجتمعات القبلية التى تعتمد على الزراعة بتأدية كل الأعمال الحقلية بينما يقوم الرجال بتربية المواشي ورعايتها [٦٣].

وفى بعض المجتمعات القبلية نجد أن التمايز بين الفئات العمرية يلعب دورًا بالغ الأهمية فى تقسيم العمل حيث يناط بالشباب والرجال والشيوخ أعمال متمايزة فى مجال الحرب والحياة الاقتصادية والسياسية والدينية، فالمرأة لا تشارك فى الحروب ولكنها ترفع الثأر لأبنائها ولا يسمح لها أن تدلى برأيها فى المنازعات القبلية بينما نجدها تشارك فى العمل الرعوى أما المشروعات التجارية فتناط بالرجال [٦٤]. والعمل فى النجوع مشترك وجمعي وهناك تداخل فى الدور أو الوظيفة وقد تضطلع المرأة بما يقوم به الرجل وليس هناك تخصص واضح فالكل يشارك فى النشاط، والرعى كنشاط اقتصادى رئيسى يعتبر عملية شاقة ومعقدة وهو قسمة مشتركة دون تحديد واضح بين الجنسين ولكن داخل هذا النشاط هناك أعمال تتضمن مشقة أكبر أو مهارة وخبرة نوعية هنا يضطلع بها الرجال، فالعمل فى تلك المجتمعات يعتمد على المجهود البشرى حيث بساطة التكنولوجيا، وفى حالة المزاوجة بين الرعي والزراعة فان كافة العمليات الزراعية تكاد تكون قسمة مشتركة بين الرجل والمرأة. وهناك تقسيم حسب السن فالذكر دون السادسة يلهو ويلعب أما فى مرحلة الطفولة المتأخرة فيقوم بأعمال بسيطة تزداد شيئًا فشيئًا، أما الفتاة فيقتصر دورها على القيام

بالأعمال المنزلية ومساعدة الأم فى أعمال التحطيب ورعاية الصغار. ومهما يكن فالتخصص محدود والمهارات معروفة لكل من هم فى نفس السن والجنس وهناك دائمًا أعمالاً معينة تسند للرجل أو المرأة [٦٥].

يرى فاروق مصطفى اسماعيل أنه من المحتمل أن النساء هن اللواتي اكتشفن الزراعة وفى كل مكان هن جامعات الغذاء والباحثات عنه ومن المحتمل أن النساء هن أول البستانيين وخبراء الزراعة ومازالت أعمال غرس البذور وانتزاع الأعشاب الضارة وأعمال الحصاد من وظائف النساء فى معظم المجتمعات غير المتحضرة. ولا يتغير الحال إلا عندما تحل الزراعة محل القنص هنا يتولى الرجال مقاليد أمورها [٦٦].

يُعد المجتمع الريفى نمطًا رئيسيًا من أنماط التجمع الإنسانى يمتاز بطريقة معينة فى الحياة كما يمتاز بعدة خصائص بنائية واقتصادية واجتماعية وثقافية، ويرى «ريموند فيرث» ان المجتمع الريفى هو مجتمع مكون من عدد من المنتجين الصغار الذين يوظفون قوتهم الإنتاجية لإشباع حاجاتهم الاستهلاكية وقد حدد «ردفيلد» بعض خصائص المجتمع الريفى؛ كصغر المساحة وقلة عدد السكان والعزلة والتجانس الفيزيقي والقيمي والحرفي وبساطة التكنولوجيا؛ وأكد أن تقسيم العمل فيه يقوم على الأسس الذاتية كالعرق والجنس لا على التخصص المهنى أو الحرفى[٦٧].

وفي المجتمعات الريفية هناك تقسيم للعمل على أساس الجنس والعمر فالعمل الزراعى قاصر على الرجال، والعمل فى الدار قاصر على النساء ويتمثل فى إعداد الطعام وإنتاج مستخرجات الألبان وتربية الدواجن، ومع ذلك فقد تساهم النساء فى بعض العمليات الزراعية كجني المحاصيل ، ويقع العبء الأكبر من العمل على عاتق الشبان أو متوسطى السن، بينما يعفى كبار السن من الاشتراك فى بعض العمليات الزراعية ويكون لهم دور الإشراف والتوجيه. والمهارة فى العمل ذات أهمية اجتماعية وليست اقتصادية فمن الأمور التى تعيب الجنسين ان ينسب إليهما الكسل أو عدم القدرة، وعند الزواج يشار إلى مهارة الشاب فى أعمال الزراعة

ومهارة البنت فى الأعمال المنزلية التى تعلى من قيمتها عند الزواج، ويرتبط العمل فى المجتمعات الزراعية بالدورة الموسمية وتعاقب الفصول، كما يرتبط التعاون فى العمل بقوة العلاقات الاجتماعية ولا يقوم على المصلحة الاقتصادية (٦٨).

يذكر حامد عمار في إحدى الدراسات الهامة والرائدة فى مجال الدراسات القروية عن إحدى القرى المصرية بصعيد مصر قرية (سلوا) أن نسائهم جميعًا ربات بيوت لا يعملن بأى وظائف أخرى، ولا توجد امرأة لا ترعى منزلها ولا تقوم بالطهى كما وجد أن التوزيع الجنسى للعمل توزيعًا صارمًا لا يسمح للنساء بأداء مهام الرجال أو العكس (٦٩).

يمثل المجتمع الصناعى أحد الأنماط المجتمعية الأكثر تطورًا بالمقارنة بالأنماط الأخرى سالفة الذكر (البدائى- الريفى- البدوى) ومن ثم نجد ان مفهوم العمل فيه مختلف أيضا وارتبط هذا بالاتجاه نحو التصنيع والاعتماد على الآلة التى حلت تلقائيًا محل العنصر البشري ومن ثم لم يَعُد المجهود العضلى أو البدني الشاق أمرًا مطلوبًا لإنجاز الأعمال بل اختلفت متطلبات العمل وبالتالي يتوقع دور جديد للمرأة في مجال العمل وفى المجتمع الحديث هناك ارتباط وثيق بين العمل والتعويض المالى(الأجر) مما يشير إلى أن المرأة العاملة هي تلك التى تؤدى عملاً مقابل أجر؛ أما الأعباء الأسرية فلا تعد عملاً ما لم يدفع عنه أجر، وفى المجتمع الحديث أو الصناعى يمكن التمييز بين أشكال متنوعة للعمل من خلال استخدام النعوت التوضيحية الملائمة، فهناك العمل العقلي والعمل اليدوى، وهناك العمل المكتبى وغير ذلك (٧٠).

مما تقدم يشير العرض السابق إلى أن المرأة منذ أقدم العصور كانت تعمل وأنها شاركت الرجل في كافة أنواع الأنشطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية؛ البسيطة أو المعقدة، كما تحركت من موطنها لموطن آخر سواء أكانت معه جنبًا إلى جنب أو بمفردها بحثا عن فرص عمل وطريقة حياة أفضل وفيما يتعلق بعمل المرأة وتأثيره على تمكين النساء تشير تقارير التنمية البشرية أن عمل المرأة وتحركها له دور ايجابي في مجال تمكينها.

وكما يشير تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩ فإن التحويلات المالية الاجتماعية -الأفكار، والممارسات، والهويات، ورأس المال الاجتماعي- التي تتدفق إلى الأسر ومجتمعات الأصل؛ كما أوضحت حالة قرية ميرافلوريس الدومينيكية، حيث أرسلت ثلثي الأسر أفرادها إلى بوسطن في التسعينيات، تعكس الآثار على ديناميكيات النوع الاجتماعي. فأدوار المرأة، تغيرت، ليس فقط في بوسطن حيث خرجت للعمل، ولكن أيضًا في الجمهورية الدومينيكية، حيث تتمتع المرأة بقدر أكبر من المساواة في توزيع المهام المنزلية، وزيادة التمكين بصفة عامة. مثال آخر يأتي من الباكستانيين في المركز الإسلامي في نيو إنجلاند بالولايات المتحدة، حيث تُصلى المرأة وتُدير أعمال المسجد جنبًا إلى جنب مع الرجل. ووصلت أنباء عن هذه التغيرات إلى كراتشي في باكستان، حيث لا تزال بعض النساء يفضلن النهج التقليدية، ولكن البعض الآخر يحاول أن يخلق مساحات جديدة ليمكن للنساء الصلاة والدراسة معًا (٧١).

حق المرأة في الملكية:

يذكر روبرت لوي Robert Lowie أن "الملكية تكون كل مظاهر الحياة الاجتماعية" فنظام الزواج مثلا يتضمن كثيرًا من عناصر انتقال الملكية-من أثاث ومهر بل وأحيانًا المرأة نفسها- من يد لأخرى. كذلك تعتبر الملكية عنصرًا هامًا من عناصر النظام السياسي بحيث أن السلطة أو الرياسة كثيرًا ما تتوقف على مقدار ما يحوزه الشخص أو جماعته القرابية من ممتلكات. والملكية فكرة تتعلق بحيازة الأشياء أي الممتلكات، وهي تقتضي وجود حقوق معينة لشخص أو جماعة دون غيرهم باستخدام هذه الممتلكات أو استهلاكها أو التصرف فيها (٧٢).

سوف يعالج هذا الجزء من البحث رؤية المجتمع الحضري لحق المرأة في الملكية ومدى إتاحته لها بحرية ومدى ارتباطه بحرية التصرف فيما تملك دون إذن من أحد إلا إذا رغبت هي في الحصول على المشورة. تتنوع ملكية الأشياء مابين امتلاك دخل مادي ثابت(راتب شهري، معاش، عائد استثمار أملاك) أو أصول ثابتة، ذهب، وغير ذلك) من الحقوق الأخرى المرتبطة بالملكية وبعمل

المرأة حق الاستقلال بذمة مالية وكذلك حق الحصول على الميراث، وتتمتع المرأة بممارسة هذه الحقوق منذ عصور الدولة القديمة،كما دعم الدين الاسلامي في نصوص قرآنية صريحة مثل هذه الحقوق، وتشير الدراسة الميدانية إلى تمتع المرأة في المجتمع المصري عمومًا والمجتمع الحضري على وجه الخصوص بهذه الحقوق ولكنها ترتبط ببعض الالتزامات كاستشارة من يهمه أمرها ويحرص على مصلحتها(الوالدين-الزوج-الأبناء-بعض المقربين) خاصة فيما يتعلق بالتصرف في الممتلكات والأصول الثابتة، أو شراء ممتلكات جديدة، فحصول المرأة على حقها في التعليم وممارسة عمل مناسب يدر دخلاً يمنحها وسيلة فعالة لانتاج ثروة مهما كانت قيمتها وبالتالي يدعم ممارسة حقها في الاستقلال بذمة مالية خاصة وامتلاك الحرية في انفاقها وفقًا لرؤيتها الخاصة ودون استشارة أحد إن رغبت هي في ذلك. وتتمتع المرأة في المجتمع الحضري بذمة مالية مستقلة عندما يكون لديها دخل خاص بها وفي المقابل تلتزم بالمساهمة في نفقات الأسرة ويكون لديها حرية في توجيه نفقاتها الخاصة كيفما تشاء خاصة إذا كان الزوج أو العائلة ميسورة الحال. وفيما يتصل بالميراث فهو يرتبط بالثقافة الفرعية وإذا كانت المرأة تحرم من أن ترث الأرض أو العقارات في بعض المناطق الريفية والقبلية وتعوض بمقابل مادي فالأمر مختلف في المجتمع الحضري وخاصة بين الطبقة العليا من المتعلمين فيسير هذا الأمر دون أية معوقات وفقًا لما ذكره المبحوثون.

الحق في اتخاذ القرار

من المفترض أن دور المرأة في عملية صناعة القرار في الأسرة يتأثر إلى حد كبير بمكانتها وبدرجة استقلالها ومكانة عائلتها الاجتماعية والاقتصادية، فقد أوضح التراث المتوفر حول هذا الموضوع أن هناك علاقة بين قوة المرأة ومكانتها وبين التعليم وكذلك مكانة المهنة التي تشتغل بها، كما أكدت الدراسات أيضًا أن قوة المرأة في عملية صنع القرار تتغير بتغير مراحل دورة حياتها، فيقل في مرحلة ما قبل الزواج ثم يزداد تدريجيا بعد الزواج ويزداد أكثر بعد مرور سنوات على الزواج، كما أن المرأة المنجبة أكثر تأثيرًا من غير المنجبة وهكذا.

تواجه المرأة خلال مراحل حياتها كثيرًا من المواقف التي تحتاج فيها أن تتخذ قرارات معينة منها على سبيل المثال؛ الزواج، والإنجاب، والطلاق، و... إلخ. وبالرغم من امتلاكها لهذه الحقوق بشكل نظري فإن الواقع أنها تتخذ مثل هذه القرارات بناءًا على حدوث عملية تفاعل اجتماعي بينها وبين عدد من المحيطين بها من الأهل والأصدقاء والمقربين، ولا يتم تبني أي من القرارات هكذا كيفما اتفق، فقرار الزواج أو عدمه لا يخصها وحدها بل يخص الوالدين أيضًا ويرتبط بعدة عوامل سسيوثقافية، كما أن قرار الانجاب أو عدمه يخص الزوجين معًا بل قد يمتد لوالديهما فهو قرار مشترك لا تنفرد به وحدها فكثير من القرارات الهامة كالزواج أو الانجاب أو الطلاق ترتبط بتوقعات المجتمع لدور المرأة والرجل حتى وإت مارست المرأة حقها في هذه القرارات.

حقوق المواطنة المساواة بين الجنسين:

إن مسألة مساواة المرأة بالرجل من المسائل الشائكة التي دار حولها نقاش كبير بين توجهات الفكر العربي الحديث، وقد تقاطع الحديث عن المساواة مع موضوعات أخرى مثل الخلاف بين طبيعة كل من الرجل والمرأة، ومسألة قوامة الرجل، وحق المرأة في الميراث، وشهادة المرأة أمام القضاء، ولا يخلو عرض موقف الفكر العربي الحديث من المساواة بين الرجل والمرأة من الحديث في هذه الموضوعات [٧٤].

المساواة Equality كمفهوم يدل على حالة التماثل بين الأفراد في المجتمع، وقد كانت النظم السياسية تقتصر على حق الأفراد في المساواة أمام القانون في الحقوق والواجبات بصرف النظر عن الشخصية والمولد والطبقة والدين والثروة، ثم تطور المفهوم ليشمل المساواة الاقتصادية والاجتماعية، أما مذهب المساواة Egalitarianism فهو يقرر وجوب المساواة بين الأفراد وعدم التمييز بينهم لأي سبب كان [٧٥].

يرى "ويليام هافيلاند" أن أفراد المجتمع يتقاسمون ثقافتهم فيما بينهم ويتشاركون فيها، ورغم ذلك فمن الضروري التأكيد على أن الثقافة ليست متماثلة أو موحدة، فالشخص الواحد لا توجد لديه نفس النسخة من العنصر الواحد، ففي أي مجتمع

انساني يوجداختلاف بين أدوار الرجال والنساء، وهذا ناشيء عن الحقيقة بأن النساء يلدن، ولكن الرجال لا، كما يوجد بينهم فروق تشريحية وفسيولوجية واضحة، وما تفعله كل ثقافة هو أن تضع معنى لهذه الفروق عن طريق شرحها وتحديد ما يمكن فعله بشأنها. كما تحدد الكيفية التي تتصل بها الناس ببعضها البعض وبالعالم بأسره، وتفعل كل ثقافة ذلك بطريقتها الخاصة، ولذلك هناك تنوع ثقافي من مجتمع لآخر، ولهذا يستخدم علماء الأنثروبولوجيا مصطلح "الجندر" للإشارة إلى تلك المعاني الثقافية المرتبطة بالفروق البيولوجية بين الجنسين (٧٦).

الرؤية السسيوثقافية لتمكين المرأة:

تمثل الثقافة واحدة من الاكتشافات الهائلة للقرنين التاسع عشر والعشرين، وبمقتضى الثقافة فإن السلوك الانساني لا يشبه أي من الأنواع الأخرى، ويكون متأثرًا ومحددًا بشكل متفرد بواسطة التقاليد الثقافية التي انتقلت بين الجماعات الانسانية بواسطة اللغة، وتمتلك كل شعوب الأرض أساليب حياتها الخاصة ، وكما أن لكل شعب أساليبه الخاصة في أداء الأشياء، فإن له لغته الخاصة، بعبارة أدق كل الشعوب لديها ثقافتها الخاصة (٧٧).

إذا كان الاكتساب هو الخاصية الأساسية التي تميز الثقافة عن غيرها من الأنشطة الانسانية فهذا يعني أن التعلم شرط لازم من شروط السلوك الثقافي بحيث يدخل في هذا السلوك كل ما يتعلمه الفرد من المجتمع أثناء حياته من قيم وعادات ومهارات وأساليب فكرية ومعارف، سواء كانت وسيلته إلى ذلك هي التعليم الرسمي المنهجي المنتظم عن طريق المؤسسات التعليمية المتخصصة، أو التعليم غير الرسمي من خلال وسائل الاعلام وأساليب الاتصال المختلفة، أو من خلال المحاكاة والتقليد للآخرين أو عن طريق ما يخضع له الفرد منذ ولادته من قواعد التربية- بالمعنى الواسع للكلمة- التي توجه سلوكه وتصرفاته وتحكم علاقته بين الناس وتحدد له المعايير الاجتماعية التي ينبغي عليه التمسك بها ومراعاتها باعتباره عضوًا في مجتمع معين. النظر إلى قضية تمكين المرأة بأبعادها ومؤشراتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وفي ضوء مفهوم الثقافة بمكوناته وتعقيداته وخصائصه

يتضح أنه بالنظر إلى تمكين المرأة من منظور ثقافي وفي ضوء الدراسة الميدانية أمكن استخلاص أهم خصائص تمكين المرأة في:

- الذاتية؛ بمعنى أن تمكين المرأة وإن كان يتطلب إرادة سياسية داعمة وقبول مجتمعي ويحكمه مبدأ المساواة بين الجنسين فهو يرتبط باستعدادات المرأة الشخصية وقدراتها ومهاراتها الخاصة.
- الاكتساب؛ التمكين حق مكتسب للمرأة تتحدد أهميته وأسسه اجتماعيًا وثقافيًا ويُلقن هذا الحق من جيل لآخر من خلال التنشئة الاجتماعية والثقافية بمؤسساتهما ووسائلهما العديدة التقليدية منها والحديثة
- الاستمرارية والتدرج؛ التمكين عملية مستمرة تبدأ منذ المراحل الأولى لحياة الإنسان وتستمر خلال كافة مراحله العمرية، كما يرتبط تمكين المرأة بدورة حياتها، وبقدراتها واستعداداتها كما أوضحت، كما أنه بوصول الانسان لمرحلة ما من التمكين يتطلع فورا للأخرى.
- النسبية، تبين من التراث النظري المتوفر حول هذا الموضوع وكذلك من خلال الدراسة الميدانية أن مفهوم وأهداف ومؤشرات تمكين المرأة وطريقة تحقيقه تتسم بالنسبية سواء من حيث الزمان أو المكان، فهي تختلف من مجتمع لآخر، كما تختلف في المجتمع الواحد من فترة زمنية لأخرى ومن ثقافة فرعية لأخرى وهذا وفقًا للظروف والأوضاع الاجتماعية والثقافية السائدة؛ فيوجد مفهوم غربي لتمكين المرأة وكذلك مفهوم عربي، فكما أن أوضاع المرأة اليوم ليست كما هي في بداية الألفية الثالثة فإن ما حققته في قضية التمكين جدير بالتوضيح ولكنها تتطلع للمزيد دائمًا.
- عملية متعمدة ومقصودة وتعتمد على التخطيط المبني على دراسة الوضع الراهن، كما أنها تتطلب اجراءات تشريعية وتنفيذية وتتخللها إجراءات توعوية أيضًا.
- التكامل؛ عملية متكاملة بمعنى تسعى لتعزيز قدرات المرأة في كافة المجالات التعليمية والاقتصادية والسياسية والتربوية للقيام بكافة أدوارها في الداخل

والخارج، كما أن حدوثها مرتبط بجوانب تشريعية واقتصادية وسسيوثقافية ونفسية أيضًا.

- التراكمية؛ إن تمكين المرأة كثقافة يجب أن يتم نشرها بشكل صحيح في ضوء تبني تصور مجتمعي واضح للمفهوم بعيدًا عن المفهوم الغربي الذي ترفض الثقافة بموروثاتها القيمية والدينية والعادات والتقاليد كثيرًا من بنوده، كما إن بناء وتنمية وتعزيز قدرات المرأة لن يتم في يوم وليلة بل يتم بشكل تجميعي تراكمي فتنمو معارفها ومهاراتها بنموها الطبيعي كما تنمى ثقافة التمكين ذاتها في الأجيال الجديدة من خلال المقررات العلمية بمراحل التعليم التمهيدية والأساسية والعليا أيضًا.

كما يتضح أيضًا انه إذا كان لكل شعب ثقافته الخاصة التي تشكلت وفقا لأوضاعه الايكولوجية والاقتصادية، وإذا كانت أوضاع المرأة ترتبط بتلك الثقافة وتلك الأوضاع فإن تمكين المرأة يمكن النظر إليه كأحد المفاهيم المرتبطة بالثقافة، وهذا ما أوضحته الدراسة الميدانية حيث كانت الثقافة ممثله في المعتقدات والعادات والتقاليد والقيم من أبرز معوقات تمكين النساء بشكل كامل في المجتمع الحضري. حيث شكلت مثل هذه المعتقدات والعادات والتقاليد والقيم المجتمعية أدوار الأفراد بما فيهم النساء وحددت توقعات لسلوكياتهم ، ومن ثم يتطلب التمكين التام للمرأة تغيير ثقافي شامل لتوقعات المجتمع بشأن الأدوار الاجتماعية والقائمين بها والقائمين عليها أيضًا.

التمكين المهني للمرأة نظرة تحليلية

يوجد أنواع عديدة من التمكين منها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والمهني والمعرفي والتكنولوجي؛ لا مجال لذكرها بالتفصيل هنا، فاستكمالا لرؤية الباحثة في خصائص تمكين المرأة وكونه يعبر عن عملية مكتسبة، وتراكمية، ومستمرة ومتدرجة، ومتكاملة، و...إلخ يمكن توضيح ذلك بإلقاء المزيد من الضوء على التمكين المهني للمرأة، وتتبنى هنا الباحثة تعريفًا إجرائيًا للتمكين المهني بمعنى "تعزيز ممارسة المرأة للمهنة التي تجيدها". فالجدير بالذكر إن هذا البحث حينما

يركز على التمكين المهني للمرأة فلا يتناول قضية عمل المرأة بين القبول والرفض أو يوضح موقف المجتمع من ذلك فهذا الأمر بات معروفًا إنما ترتكز هذه الجزئية من البحث حول مدى تمتع المرأة بهذا الحق ومدى اتاحته لها ومدى الثقة في أدائها المهني من قبل المجتمع وأهميته بالنسبة لدورها في الأسرة والمجتمع وما يمنحه لها من مزايا وما يسلبه منها من حقوق، وما يفرضه عليها من واجبات والتزامات.

فإن الوعي المتزايد للمرأة دفعها لبدء مشروعات خاصة، والمساهمة في دخل العائلة؛ فهناك وعي متنامي بين النساء بأن ريادة الأعمال تفتح مجالات عديدة لهم، ويمكن من خلالها أن يمارسوا المهنة التي ينشدونها بما يدعم الاستقلال والدعم الذاتي، ونظرًا لوجود صحوة ورغبة في الاستقلال الاقتصادي بين النساء في جميع أنحاء العالم فقد ظهر عدد كبير من سيدات الأعمال على خريطة ريادة الأعمال. ويؤكد نجاح معظم أصحاب المشاريع من النساء حقيقة أن المشاريع هي أفضل الخيارات المهنية للنساء. تستطيع المرأة من خلالها أن تثبت قدرتها على إدارة الشئون المالية، كما يمكنها أن تؤدي عملها بشكل أفضل عندما تعمل بدون ضغوط تتعلق بالوقت وغيره من القيود الفكرية (٧٩).

يتضح في ضوء هذا ضرورة التأكيد على أهمية سعي المجتمع لضمان النمو المستمر في وعي المرأة بمجال ريادة الأعمال عن طريق تعزيز التعليم والتدريب والتوسع في تقديم التسهيلات المادية المتمثلة في القروض الميسرة ودعم تبادل الخبرات وتفعيل دور نوادي المرأة بعقد ندوات وملتقيات لعرض التجارب النسائية الناجحة في مجال إدارة المشاريع والأعمال الخاصة التي تحقق لها الاستقلالية والاعتماد على الذات وبالتالي ينمو لديها الثقة بالنفس من خلال اكتساب ثقة المجتمع في مهاراتها وقدرتها على العمل الدؤوب وتنمية ذاتها. مع التأكيد المستمر على الأهمية الشديدة للإعلام وضرورة أن يقوم الإعلام المقروء والمرئي والمسموع بدوره في هذا المجال.

تبين من الدراسة الميدانية استمرار التأكيد على أن مشاركة المرأة في العمل أمر هام وضروري، كما أنه أمر واقعي سواء رغبه المجتمع أم لم يرغبه، وتكمن

أهمية العمل بالنسبة للمرأة في كونه فضلا عن أنه يساهم في تحقيق ذاتها واكسابها الثقة بالنفس وعدم الرهبة في الاحتكاك بالمجتمع وتحقيق التواصل الفعال، كما يمنحها الإحساس بالأمان والاستقلال المادي وتحمل المسئولية، كما يمنحها ادراكًا مناسبا للأوضاع المجتمعية ومتطلبات الحياة وبالتالي تستطيع أن تدلي برأيها فيما يعرض عليها من موضوعات وقضايا خاصة أو عامة. فحق المرأة ودورها في العمل مقبول من المجتمع في إطار تحقيق التوازن بين أدوار المرأة داخل وخارج البيت بحيث لا يطغى أحدهما على الآخر، فتفقد المرأة بخروجها للعمل ما تندم عليه فيما بعد. وقد كشفت الدراسة الميدانية أن هناك أدوار تفضلها المرأة لنفسها في مجال العمل كما يحبذ المجتمع لها أن تمارس هذه الأدوار ويتوقع منها أن تمارسها بكفاءة مثل دور المعلم، والطبيب_خاصة طب النساء والأطفال_ والبحث العلمي، والتمريض والأعمال المكتبية وإن كان البعض يرى أن باستطاعة المرأة عمومًا أن تؤدي كافة أنواع العمل باستثناء الأعمال القتالية. وفيما يتعلق بثقة المجتمع في دور المرأة في العمل فإنه من الناحية النظرية يفترض عدم وجود فرق بين أداء المرأة وأداء الرجل في نفس المهنة(طب-محاماة-تدريس) ولكن الثقة في أداء المرأة ترتبط بقدراتها ومهاراتها الخاصة وقدرتها على اكتساب ثقة المجتمع من خلال أدائها المتميز والناجح. فالثقة في جودة الخدمة المقدمة من المرأة من خلال مهنتها (معلمة-طبيبة) أمر نسبي يختلف من شخص لآخر وفقًا لتجربته الشخصية مع مقدم الخدمة كفرد بغض النظر عن نوعه، وإن كان تعدد أدوار المرأة في أحيان كثيرة يكون عائقًا أمام إثبات ذاتها في كل المجالات بنفس الكفاءة والفاعلية، فالمرأة التي تنجح في عملها عليها أن تدفع مقابل للآخرين كي يؤدوا دورها في المنزل، فإن لم تستطع دفع نفقات ذلك فعليها أن تتقبل أوتتعايش مع تعدد الأدوار دون أن تحقق نجاحًا ملموسًا في أحدها إلا فيما ندر. إن مسئوليات المرأة وأدوارها عديدة، وتزداد هذه المسئوليات والأدوار وتكون مضاعفة إن كانت تمارس عملا خارج البيت في مشروع خاص بها أو داخل مؤسسة ما عامة أو خاصة. وفيما يتعلق بالفرق بين المرأة العاملة وغير العاملة فيما يتعلق بالإنفاق على الأسرة فأكدت الدراسة أن القاعدة الرئيسية هي أن المرأة عمومًا غير مُلْزَمة بالإنفاق على الأسرة بالأساس،

فالمرأة غير العاملة لا تستطيع المساهمة في الإنفاق إلا إذا كان لها دخل خاص عن طرق معاش أو ميراث أو...إلخ. كما أن من الممكن للمرأة العاملة المساهمة في الإنفاق طوعيًا للتخفيف من أعباء الزوج، كما قد تساهم في الانفاق بشكل اضطراري إما لعدم كفاية أو انعدام دخل الشخص المسئول عن إعالتها سواء أكان أبًا أو أخًا أو زوجًا، وإن كان هناك فرق واضح بين المرأة المتعلمة وغير المتعلمة فيما يتعلق بالمشاركة في اتخاذ القرار، فإن نفس الفرق موجود بين المرأة العاملة وغير العاملة أيضًا حيث أكد المبحوثون أن المرأة المتعلمة والعاملة تكون قادرة على اتخاذ القرار بشكل أسرع، كما قد يهتم برأيها خاصة إذا تضمنت القرارات جوانب اقتصادية ترتبط بمشاركتها المادية للزوج، وعلى النقيض من هذا الرأي يرى البعض فيما يتصل بمشاركة المرأة في صنع واتخاذ القرار أن الأمر نسبي قد لا يرتبط بتعليمها أو عملها بل بشخصيتها، وشخصية شريكها في القرار. أما فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين في مجال العمل فالقانون لم يفرق بينهما في الأجر، بل وأن هناك قوانين وتشريعات لصالح المرأة تميزها عن الرجل ترتبط بمرحلة الإنجاب ورعاية الطفل، وإعفائها في بعض الأحيان من العمل الليلي-باستثناء الطب والتمريض- وغير ذلك من المزايا والحقوق التي حصلت عليها في مجال العمل، والقاعدة الأساسية في غالبية مجالات العمل أن كلا منهما يُقيّم حسب عمله وعطائه وليس حسب نوعه. وتنوه الدراسة أن أبرز أشكال التمييز بين الجنسين في مجال العمل تبدو في أن هناك بعض الأعمال مازالت حكرًا على الرجل كالحفر والتنقيب والصناعات الثقيلة وكذلك الوظائف القيادية الهامة، وهناك بعض المؤسسات تفضل القيادات من الرجال بدلا من الإناث، والجدير بالذكر في هذا المجال القول بأنه في كثير من الأحيان يوجد عزوف من قبل المرأة –مع وجود استثناءات-عن مثل هذه الوظائف العليا برغبتها حيث أنها تتطلب تفرغًا كاملًا وقضاء وقتًا طويلًا خارج المنزل مما قد يؤثر على أدوارها الأسرية. والجدير بالذكر من وجهة نظر غالبية المبحوثين أن المرأة العاملة تكتسب مكانة أعلى من غيرها، وإن كان هناك من يرى عكس ذلك وهنا تشير الباحثة إلى أن مكانة الفرد قد تتحدد بعدة عوامل منها ما هو

منسوب إليه بالميلاد كما قد كالنوع أوالانتماء الديني والعائلي أوالتعليم أوالعمل أو نوع العمل وليس العمل على إطلاقه، ومنها ما هو مكتسب بجهد الفرد وقدراته وانجازاته الخاصة. كما أن مفهوم المكانة مفهوم نسبي؛ فقد يحظى المتعلم بمكانة عالية بين غير المتعلمين كما قد لا يحظى بنفس الوضع بين من هم أعلى منه في المستوى التعليمي. الجدير بالذكر أن عمل المرأة خارج المنزل يساهم بقوة في ظهور ما أسماه «ميرتون» صراع الأدوار فهناك أدوار متوقعة من المرأة رسمها لها مجتمعها وقبلتها لنفسها ودعمتها بنقلها من جيل لآخر خلال دورها في التنشئة الاجتماعية، وحينما ظهرت دعاوى تحرير المرأة لم تلغ أي من هذه الأدوار بل أضافت إليها أدوارًا أخرى تمثلت في التعليم ، والعمل المأجور داخل وخارج المنزل وجاءت دعاوى التنمية تطالب بالمزيد من المشاركة والمزيد من الأدوار، ومع دعاوى التمكين جاءت المطالبة بالمزيد من المشاركة بل والاستقلال الاقتصادي ودعم النساء في مجال ريادة الأعمال والتمثيل السياسي والعمل التطوعي، ففي كل مرحلة يبدو صراع الأدوار واضحًا في

صراع أدوار بين الجنسين ونظرة البعض إلى عمل المرأة كشيء ثانوي يمكن الاستغناء عنه، يزيد من البطالة بين الرجال ويقلل من الفرص المتاحة لهم وبالتالي فإن المرأة والرجل يعيشان حالة من صراع المكانة وصراع الأدوار المستمرين، وإن كان هذا الصراع كامن وغير ظاهر بشكل صريح لكن تبدو ملامحه في بعض المواقف الحياتية خاصة بين الزوجين إذا استشعر الزوج أن دورها في العمل يستحوذ على اهتمام كبير منها على حساب دورها المنزلي. كما يبدو الصراع جليا حينما يتنافس رجل وامرأة على أحد المناصب القيادية الهامة وتكون فرص المرأة في الفوز قوية.

صراع داخلي بين أدوار المرأة التقليدية المنسوبة إليها بحكم طبيعتها كأنثى وأدوارها الحديثة التي تعتمد على قدراتها ومهاراتها الذاتية. فالمبحوثين من النساء خاصة العاملات يشعرن بهذه الحالة من الصراع الداخلي باستمرار خاصة إذا كان الزوج مشغولًا في العمل لفترات طويلة من اليوم، وتخف وطأة هذا الصراع حينما يكون الزوج مشاركًا لها في مسئولية التنشئة الاجتماعية، أو في حالة وجود الوالدين أو أحدهما.

خاتمة وأهم النتائج

بدأت الدراسة بفرض أساسى هو ببساطة: «إن المقومات الاجتماعية والثقافية تشكل الرؤية المجتمعية لتمكين المرأة المصرية». ولما كانت الدراسة الميدانية قد أكدت صحة هذا الفرض فقد تم توضيح ذلك بالتفصيل من خلال محتويات البحث. وقد أثار البحث فى بدايته عدة تساؤلات مهمة قامت الباحثة بالإجابة عنها سواء من خلال الدراسة الميدانية أو من خلال القراءات المختلفة للتراث النظرى المتوفر حول الموضوع باللغتين العربية والأجنبية .

كما استهدف البحث تحقيق عدة أهداف، وفى ضوء الفرض الأساسى والتساؤلات العديدة التى ارتبطت به والأهداف التى سعت الدراسة إلى تحقيقها، وبالاعتماد على مجموعة من أدوات البحث الأنثروبولوجى كالمقابلة والملاحظة ودليل العمل الميدانى لجمع المادة الاثنوجرافية الميدانية فضلا عن الاعتماد على مناهج بحثية متعددة لتحليل المادة الاثنوجرافية كالمنهج التاريخى والمنهج الوصفى الاثنوجرافي والمنهج التحليلي الباطني والظاهري تم التحقق من صحة الفرض العلمي والإجابة عن كافة التساؤلات ومن ثم تحقيق الأهداف الموضحة فى مقدمة البحث.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج يختص كل منها بالإجابة عن أحد التساؤلات المطروحة أو بإلقاء الضوء على بعض القضايا المتعلقة بموضوع الدراسة. وفيما يلى أهم النتائج

أولاً: إذا كان كل مجتمع وكل حكومة مسئولة عن ابتكار ما يناسبها من خطط ووضع ما يناسبها من أهداف وأولويات وآليات للتنفيذ فالجدير بالذكر أيضًا أن من حق كل مجتمع وضع معايير وأسس ومبادئ تمكين المرأة دون أن يغفل تجارب الدول الأخرى التي سبقته في هذا المضمار ودون أن يكون مضطرا لتنفيذها بحذافيرها. على أن يتم ذلك في ضوء متطلبات بيئته أي في ضوء الوضع الراهن لأوضاع الرجل والمرأة ومتطلبات الثقافتة والاحتياجات الفعلية؛ بوجه عام في ضوء مقومات البنية الاجتماعية والثقافية

بحيث لا يتم الحكم عليه وتقييمه من خلال التقارير التى تتم على المستويات الاقليمية أو الدولية وفقا لأسس ومؤشرات لا تتفق مع طبيعته ولا ثقافته ولا هويته وبالتالي سوف يعد حينئذ متخلفًا وأن المرأة فيه مظلومة ومضطهدة ومقهورة؛ بمعنى آخر لابد من مراعاة الخصوصية الثقافية وعدم النظر دوما إلى النموذج الغربي على أنه النموذج الأمثل دائما، فبنظرة سريعة إلى تجارب التنمية السابقة والتي فشلت في أي من مراحلها فقد كان الفشل في جزء كبير منه بسبب تجاهل آراء واختيارات واحتياجات الشعوب الفعلية وتجاهل عوامل مرتبطة بالبناء الفكري والثقافي المتمثل في العادات والتقاليد والمعتقدات الدينية والقيم المجتمعية.

ثانيًا: كشفت الدراسة الميدانية عن النظرة إلى تمكين المرأة كعملية متكاملة ومتعددة الأبعاد يشير بضرورة توفر إرادة سياسية مدعومة بقبول مجتمعي يعترف بدور المرأة العظيم في إدارة المنزل وإدارة الأعمال خارج المنزل بما يمنحها الثقة في خوض المجالات والقيام بالأدوار الجديدة على خاصة المستويين السياسي والاقتصادي دون أن تكبل بأعباء تجعلها تعزف عن ممارسة دورها خارج المنزل إلا إذا اضطرت لذلك.

ثالثًا إن تمكين المرأة في المجتمع الحضري جزء من عملية شاملة لتمكين البشر ولا يجب التمييز بأن يقال تمكين النساء، وتمكين الرجال، وتمكين الشباب، وتمكين الأطفال، و...إلخ. لأنه إذا كان التخلص من التمييز ضد المرأة أحد أهداف تمكينها فلا يجوز أن تكون هذه الدعوة بداية لتمييزات أخرى داخل المجتمع؛ كأن يتم التمييز بين النساء، حيث تمكن نساء الطبقة العليا أو الفوق متوسطة على حساب باقي النساء من الطبقات الأقل، فالأهم الحديث عن تمكين البشر بغض النظر عن النوع وهذا في ضوء ما تبين للباحثة من نظرة المبحوثين لتمكين المرأة كمدخل لتمكين المجتمع.

رابعًا أكدت الدراسة الميدانية إن قبول المواثيق والمعاهدات الدولية التي تدعم تمكين المرأة من قبل الدول والحكومات، ووضع تشريعات ومواد ضمن

الدساتير تحترم وتتبنى وتدعم حقوق المواطنة وتنص على المساواة بين المرأة والرجل لا يعني حدوث تمكين للمرأة في تلك الدول-بما فيها مصر- على أرض الواقع.

خامسًا: إذا كان قد نظر معظم المبحوثون للثقافة وما تتضمنه من عادات وتقاليد وأعراف بالإضافة إلى المعتقدات الدينية باعتبارها معوق هام يحول دون تمكين المرأة في مصر_وفقًا لمفهوم الغرب_ وهذا ما تؤكده تقارير الأمم المتحدة للتنمية البشرية وتخص الدين كأهم المعوقات الثقافية؛ فهذا الأمر يحتاج إلى بعض التوضيح في ضوء ما أسفرت عنه الدراسة الميدانية من الكشف عن وجهة نظر المبحوثين في هذا الشأن فحينما يذكر المبحوثون أن الثقافة معوق فهم يقصدون ما يتصل بثقافة تبادل أدوار المرأة والرجل كأن يمارس الرجل مهام إدارة المنزل مثلا بدلًا من المرأة فهذا أمر غير مقبول بشكل تام والرجل الذي يشارك في الأعمال المنزلية يعتبر ذلك نوع من التطوع أو إشباع هواية وليس جزءًا أساسيًا من دوره ويمكن أن يتركه في أي وقت يشاء. كما يقصدون ما يرتبط بما يمنحه الدين والقانون للمرأة من حق إنهاء الزواج بالخلع وما تتعرض له الأطراف التي تمر بهذا الوضع من عدم قبول ونقد مجتمعي لاذع لأن هذا يتنافى مع المقومات السسيوثقافية الخاصة بمجتمع وصف بأنه ذكوري. أما ما يرتبط بالدين وتأثيره على تمكين المرأة فيشهد تضاربًا في الآراء البعض يرى أن الدين مكن المرأة بالفعل حينما مكن الإنسان، و على المجتمع أن يقوم بدوره فيما يتعلق بتمكينها اجتماعيًا وثقافيًا ويرى البعض الآخر عكس ذلك فهم يقبلون الفكر الديني فيما يتصل بضوابط الحياة الجنسية والذمة المالية المستقلة وحق الميراث والملكية وممارسة التجارة وينتقدون ما يرتبط بحرية التنقل والقوامة على أساس الرغبة في إلغاء القوامة وإطلاق حرية المرأة في التنقل، لكن يشير الواقع أن المرأة هي من يدعم _وبقوة_قوامة الرجل وتقييد حرية التنقل للمرأة، وأن الرجل يمثل بالنسبة للمرأة الأمان والحماية والعائل، وهي من تغرس هذه القيم والأفكار في أطفالها ذكورً وإناثًا والسبب في ذلك ثبات المقومات

السسيوثقافية المدعمة للمجتمع الذكوري والتي مازالت متأصلة في المجتمع ومتجذرة في نسيجه منذ عدة قرون ومن ثم فبدلا من النظر للثقافة كمعوق يمكن النظر إليها كأساس وقاعدة يرتكز عليها المفهوم المجتمعي والرؤية المجتمعية لمفهوم تمكين المرأة في المجتمع المصري عمومًا والمجتمع الحضري على وجه الخصوص.

سادسًا : إن التمكين المهني للمرأة يرتبط بعدة عوامل؛ فبالإضافة إلى الدعم المعرفي والاقتصادي والمجتمعي الذي يجب أن يوجه للنساء دون استثناء فإنه يرتبط كذلك بقدرتها على اكتساب المعرفة المهنية والاستفادة من التسهيلات الممنوحة لها من قبل المؤسسات المحلية المانحة للقروض، وبذل الجهد لإثبات مهارتها في أداء المهن وإدارة المشاريع بما يدعم ثقة المجتمع في أدائها ومن ثم يدفعها ذلك للمزيد من بذل الجهد للحفاظ على هذه الثقة، كما أن تمكين المرأة مهنيًا يرتبط برؤية المجتمع للمرأة ودورها في المجال المهني، سواء أكانت الرؤية تتمثل في استحسان أو استهجان هذا الدور مع التأكيد من خلال الدراسة الميدانية على أن المجتمع يؤمن بتفرد المرأة في أداء بعض المهن كالتدريس وطب النساء والتمريض وغيرها.

سابعًا : إن الرؤية المجتمعية لتمكين المرأة يجب أن تتشكل في ضوء المقومات السسيوثقافية للمجتمع الحضري بدءًا من المقومات الاقتصادية كنقطة انطلاق رئيسية يترتب عليها تحقيق أهداف التمكين على المستوى المعرفي (تعليم وتدريب وتعلم) والتربوي(مقررات تدعم دور المرأة ولا تقيدها بأدوار معينة دون غيرها) والمهني، و...إلخ. مرورًا بالتمكين على المستوى التشريعي والقانوني ويتوازى مع ذلك تفعيل دور الاعلام والدراما بأنواعها وما تبثه من آراء وأفكار تستهدف تغيير نظرة المجتمع نحو أدوار المرأة وتدعم تبادل الأدوار والمشاركة بين الجنسين مع احترام الأدوار المرتبطة بالتكوين الفيزيقي، واحترام خصوصية كل من الرجل والمرأة في أداء بعض الأدوار ودعم مفهوم المشاركة الفعلية.

ثامنًا: إن المطالبة بتمكين المرأة في المجتمع الحضري لا تعني أنها غير ممكنة بل تعني الرغبة في تعزيز ودعم قدرات المرأة واستثمار طاقاتها وتوجيهها التوجيه الصحيح، بالحرص على تعليمها وتنمية وعيها، باكسابها المعرفة والتدريب والمهارة فيما يتصل بدورها البيولوجي والتربوي والاجتماعي وغير ذلك من المجالات التي تمس حياتها وأسرتها ومجتمعها، ومن ثم القوة التي تستطيع أن تواجه بها مصاعب ومعوقات الحياة ومفاجآتها، وأن تستطيع إعالة أسرتها دون أن تتحمل ما لا تطيق نظير الانفاق عليها وإعالتها. وأن تستطيع النهوض بذاتها وبأسرتها ومجتمعها.

تاسعًا : إن المطالبة بتمكين المرأة في المجتمع الحضري تعني أن هناك قدرات لدى المرأة لم يتم استغلالها بعد، كما تعني أن هناك استمرار للنظرة السلبية أو – نظرة عدم ارتياح- من قبل المجتمع للمرأة فيما يتعلق بقيامها ببعض الأدوار كالمشاركة السياسية وتقلد مراكز قيادية عليا، بما قد يدفع المرأة للعزوف عن مثل هذه المراكز، وكذلك استمرار النظرة السلبية للمرأة المطلقة والفتاة التي تنشأ وتربي بعيدًا عن الأب_بسبب الطلاق_ وكذلك نظرة سخرية واستهزاء تجاه الرجل الذي يشارك زوجته في الأعمال المنزلية.

عاشرًا : إن تمكين المرأة في المجتمع الحضري يستلزم بالإضافة إلى ما تقدم ضرورة تعزيز ودعم نظرة المرأة لذاتها ولقدراتها الهائلة التي يمكن توظيفها بشكل جيد في بناء المجتمع ويستلزم هذا تضافر كافة الجهود من أجل تحقيق ذلك ولابد هنا من الإشارة إلى دور الاعلام ودور المقررات الدراسية في تغيير نظرة المجتمع للمرأة وعدم حصرها فقط في المجال البيولوجي والمنزلي ولفت النظر إلى امكاناتها التي يمكن أن تخدم بها مجتمعها ومن ثم تكتسب ثقة في ذاتها وفي دعم المجتمع لها للقيام بكافة الأدوار التي تستطيع القيام بها.

أهم القراءات والمراجع

١-أحمد أبو زيد، البناء الاجتماعى، ج٢ (الأنساق)، دار الكاتب العربى، الإسكندرية، ١٩٦٧.

٢-أحمد أبو زيد، هوية الثقافة العربية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٣.

٣-أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت.

٤-أحمد محمد سالم، المرأة في الفكر العربي الحديث، قراءات في معارك عصر التنوير، مصر العربية للنشر والتوزيع، ٢٠١١، ط١، القاهرة

٥-السيد علي شتا، نظرية الدور والمنظور الظاهري لعلم الاجتماع، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، ٢٠٠٣.

٦-السيد حافظ الأسود، «تصورات رؤية العالم في الدراسات الأنثروبولوجية» في: أحمد أبو زيد وآخرون، رؤى العالم؛ تمهيد ونظريات، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩٣

٧-العايب عبد الرحمن، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر،٢٠١١

٨-آشلى مونتاجو، المليون سنة الأولى من عمر الإنسان، ترجمة: رمسيس لطفى، مكتبة سجل العرب، ب. ت، القاهرة

٩-جون سكوت وجوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع، المجلد الأول، ترجمة: نخبة، العدد ١٨٧٦ ، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط ٢، ٢٠١١

١٠-حامد عمار، التنشئة الاجتماعية فى قرية مصرية ترجمة: نخبة من الأساتذة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٦.

١١حنا غالب، كنز اللغة العربية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١، ٢٠٠٣

١٢- خليل النعيمات، تمكين المرأة، متاح على الرابط الآتي:

http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/arabic/Anera6-123-127.pdf#page=5&zoom=auto,-107,720

١٣- زينب محمود الخضيري، قراءة جديدة للمرأة الجديدة، في: قاسم أمين، المرأة الجديدة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٤

١٤- سامية محمد فهمي، المرأة في التنمية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٧.

١٥- سامية محمد جابر، مجالات علم الاجتماع المعاصر: أسس نظرية ودراسات واقعية، تأليف نخبة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٧

١٦- سلوى السيد عبد القادر، الأنثروبولوجيا والقيم، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠١٣
١٧-شارلوت سيمور سميث، موسوعة علم الإنسان، ترجمة مجموعة من الأساتذة، المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٨
١٨-شاكر مصطفى سليم، قاموس الأنثروبولوجيا، جامعة الكويت، ١٩٨١
١٩-صالح محمد أبو جادو، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان،٢٠١٤
٢٠- علياء شكري وآخرون، المرأة في الريف والحضر، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٨
٢١- فاروق مصطفى إسماعيل، التغير والتنمية فى المجتمع الصحراوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠
٢٢-فاطمة حافظ، تمكين المرأة الخليجية:جدل الداخل والخارج، دراسات استراتيجية، العدد ١٢٨، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، أبو ظبي، ٢٠٠٨
٢٣-فيروز أبادي، قاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثامنة، ٢٠٠٥
٢٤-محمد الجوهرى، الأنثروبولوجيا: أسس نظرية وتطبيقات عملية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢
٢٥-محمد عاطف غيث، غريب سيد أحمد، المجتمع الريفى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٦
٢٦-محمد عباس ابراهيم، التنمية والعشوائيات الحضرية؛ اتجاهات نظرية وبحوث تطبيقية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٣، الاسكندرية.
٢٧-محمد عبده محجوب، مقدمة فى الاتجاه السوسيو أنثروبولوجي، الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، ١٩٨١
٢٨ -محمد عبده محجوب، المسئولية والجزاء والقضاء فى المجتمع البدوي، فى: الأنثروبولوجيا، تأليف نخبة من أعضاء هيئة التدريس، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٢
٢٩-محمد كمال يحيى، الجذور التاريخية لتحرير المرأة المصرية في العصر الحديث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣
٣٠- نسيمة مصطفى الخالدي، تمكين المرأة في المنهاج المدرسي:دراسة نوعية تحليلية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ط١ ، ٢٠١١
٣١-نوزاد عبد الرحمن الهيتي وحسن ابراهيم المهندي، التنمية المستدامة في دولة قطر؛

الانجازات والتحديات، اللجنة الدائمة للسكان، الطبعة الأولي، الدوحة، ديسمبر ٢٠٠٨

٣٢- ملخص تقرير التنمية الانسانية العربية ، برنامج الأمم النتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٢

https:// n.pdf/Sustainable_Development_in_Qatar.pdf

٣٣- منشورات منظمة الإيسيسكو العالم الإسلامي وتحديات التنمية المستدامة، متاح على الرابط التالي:
https://word.office.live.com/wv/WordView.aspx?FBsrc

٣٤- منشورات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة – اليونسكو "التربية من أجل التنمية المستدامة، ، ٢٠١٣

٣٥- منشورات البرنامج الانمائي للأمم المتحدة تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩

٣٦- تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤، « الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع»، برنامج الأمم المتحدة الانمائي

٣٧- التقرير الوطني الثاني لأهداف التنمية للألفية في سوريا، ٢٠٠٥

٣٨- منشورات منظمة اليونيسيف، اليونسكو وضع تصور للتعليم في جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٣،٢٠١٥، متاح على الرابط التالي:

http://www.worldwewant2015.org/node/317535

٣٩-هناء اسماعيل ومها معاذ، أسباب عزوف المرأة عن المشاركة في الحياة السياسية، منشورات مركز الاسكندرية الاقليمي لصحة المرأة، ٢٠٠٨

٤٠- والتر اس نيف، العمل وسلوك الإنسان، ترجمة: إبراهيم السيد خليل، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٥

1- Abeer Abu Saud, Qatari Women; past and present, Longman group limited, London, 1984, P 173, 180

2- Ambe J. Njoh and Fenda A. Akiwumi, The Impact of Religion on Women Empowerment as a Millennium Development Goal in Africa, Social Indicators Research, Springer , Vol. 107, No. 1 (May 2012) available at: http://www.jstor.org/stable/41427018

3 - Ann, Dale & John Bridger Robinson, Achieving Sustainable Development, UBC Press, 1996. Available at; http://libgen.org/book/index.php?md5=8B63F1944174EFC632F992BAC060B33D

4 - Buchanan R. A, Technology and Social Progress, Pergamum Pres Ltd, 1st Edition, Oxford, 1965, PP. 1,2

5 - Casino V.J.Del., and Thien J.R.,"Symbolic Interactionism" In; International Encyclopedia of Human Geography, Elsevier, 2009, Pages 132-137.WWW. Science Direct 14-10-2014.

6 - C. Margaret Hall, Women and empowerment; strategies for increasing autonomy, Hemisphere Publishing Corporation, USA. 1992 P 83

7 - Eucharia N. Nwagbara, Grace R. Etuk, and Michael Baghebo, The Social Phenomenon of Women Empowerment in Nigeria: A Theoretical Approach, 2012. Vol.2, No.4, 388-393 Published Online October 2012 in SciRes (http://www.SciRP.org/journal/sm

8 - Herbert Blummer, symbolic Interactionism: perspective and method, University of California, Berkeley, 1969.

9 - Ms. Anshu, ''strengthening the role of women in Indian society by women empowerment" , IJCSMS, International Journal of computer science and management studies, vol.12, Issue 02, April 2012, P 27. Available at; www.ijcsm.com

10- Snow D.N., «Interactionism symbolic, In: International Encyclopedia of the Social Behavioral Sciences, Elsevier Ltd., 2001 (www.science direct.com)

11- Kamla Gupta, P. Princy Yesudian, Evidence of women's empowerment in India: a study of socio-spatial disparities May 2006. Available at http://link.springer.com/article/10.1007/s10708-006-75

12- Nobbs, Jack, & Others, Sociology, Macmillan Co.,2nd Edition, Hong Kong, 1985, Davies, D. M., A Dictionary of Anthropology, Anchor Press, Ltd, USA, 197214/10/2014 بتاريخ.

13- Ralf L. Beals, Harry Hoijer and Alan R. Beals, an introduction to anthropology, 5th edition, Macmillan Publishing Co., INC, NY, 1977

14- Sidney Ruth Schuler, Elisabeth Rottach, Women›s empowerment revisited: a case study from Bangladesh, Development in Practice, Vol. 20, No. 7 (September 2010) Available at http://www.jstor.org/stable/pdfplus/10.2307/20787353.pdf?acceptTC

15- William A. Haviland, cultural anthropology, 10th edition, Wadsworth, Thomson Learning, Inc., USA. 2002

هوامش البحث

١. السيد علي شتا، نظرية الدور والمنظور الظاهري لعلم الاجتماع، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، ٢٠٠٣، صص: ١٣.

٢. شارلوت سيمور سميث (١٩٩٨)، موسوعة علم الإنسان، ترجمة مجموعة من الأساتذة، المجلس الأعلى للثقافة، ص٣٦٦، ٣٦٧.

٣. شاكر مصطفى سليم (١٩٨١) قاموس الأنثروبولوجيا، جامعة الكويت، ص ٨٢٩.

٤. محمد عباس ابراهيم(٢٠٠٣) التنمية والعشوائيات الحضرية؛ اتجاهات نظرية وبحوث تطبيقية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ص ٢٩٩.

٥. السيد علي شتا، المرجع السابق، صص: ١٣، ١٤، ١٦.

6. Herbert Blummer(1969) symbolic Interactionism: perspective and method, University of California, Berkeley, P. 1.

7. Casino V.J.Del., and Thien J.R.(2009)»Symbolic Interactionism» In; International Encyclopedia of Human Geography, Elsevier,Pages 132-137.WWW.Science Direct 14-10-2014.

8. Snow D.N., (2001)»Interactionism symbolic, In: International Encyclopedia of the Social Behavioral Sciences, Elsevier Ltd., Ps: 7695-7698.
www.science direct.com 14/10/2014 بتاريخ

٩. محمد عباس ابراهيم(٢٠٠٣) ص٢٨٦.

١٠. السيد حافظ الأسود(١٩٩٣)»تصورات رؤية العالم في الدراسات الأنثروبولوجية» في: أحمد أبو زيد وآخرون، رؤى العالم؛ تمهيد ونظريات، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، صص ١: ٨ .

١١. محمد كمال يحيى(١٩٨٣) الجذور التاريخية لتحرير المرأة المصرية في العصر الحديث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص٢٢.

١٢. سامية محمد فهمي(١٩٩٧)، المرأة في التنمية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ص ١٥: ١٩.

١٣. سامية محمد جابر(١٩٩٧) مجالات علم الاجتماع المعاصر: أسس نظرية ودراسات واقعية، تأليف نخبة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ص ٦٢٠، ٦٢١.

١٤. سامية محمد فهمي(١٩٩٧) ص ٢٦.

١٥. هناء اسماعيل ومها معاذ(٢٠٠٨) أسباب عزوف المرأة عن المشاركة في الحياة السياسية، منشورات مركز الاسكندرية الاقليمي لصحة المرأة، ص٥.

١٦. محمد كمال يحيى (١٩٨٣)، ص٥ ، ٢٣.

١٧. زينب محمود الخضيري(٢٠٠٤) قراءة جديدة للمرأة الجديدة، في: قاسم أمين، المرأة الجديدة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٤، ٥ .

18. Abeer Abu Saud, (1984)Qatari Women; past and present, Longman group limited, London, P 173, 180

١٩. أحمد محمد سالم (٢٠١١) المرأة في الفكر العربي الحديث، قراءات في معارك عصر التنوير، مصر العربية للنشر والتوزيع، ط١، القاهرة، ص ٢٣٠.

٢٠. علياء شكري وآخرون (١٩٨٨) المرأة في الريف والحضر، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ص٢٣، ٢٤

٢١. محمد كمال يحيى (١٩٨٣)، ص ٦.

٢٢. ملخص تقرير التنمية الانسانية العربية (٢٠٠٢)، برنامج الأمم النتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

٢٣. العايب عبد الرحمن(٢٠١١) التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر، ص ٥.

٢٤. نوزاد عبد الرحمن الهيتي وحسن ابراهيم المهندي(٢٠٠٨) التنمية المستدامة في دولة قطر؛ الانجازات والتحديات، اللجنة الدائمة للسكان، الطبعة الأولي، الدوحة، ص١٣. متاح على الرابط : https:// n.pdf/Sustainable_Development_in_Qatar

جون سكوت وجوردون مارشال(٢٠١١) موسوعة علم الاجتماع، المجلد الأول، ترجمة: نخبة، العدد ١٨٧٦ ، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط ٢، ص٥١٧.

٢٥. نوزاد عبد الرحمن الهيتي وحسن ابراهيم المهندي، (٢٠٠٨) ص، ٨ .

٢٦. العالم الإسلامي وتحديات التنمية المستدامة، منظمة الإيسيسكو ص ٢٧. PDF File متاح على الرابط التالي: https://word.office.live.com/wv/WordView.aspx?FBsrc

٢٧. التربية من أجل التنمية المستدامة (٢٠١٣) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة - اليونسكو، قطاع التربية، ص ٥.

28. Ann, Dale & John Bridger Robinson(1996) Achieving Sustainable Development, UBC Press,. Available at; http://libgen.org/book/index.php?md5=8B63F1944174EFC632F992BAC060B33D

٢٩. التربية من أجل التنمية المستدامة(٢٠١٣) ص٧

٣٠. تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤، « الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع»، برنامج الأمم المتحدة الانمائي

٣١. فيروز أبادي(٢٠٠٥) قاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثامنة، ص ١٢٣٥.

٣٢. حنا غالب (٢٠٠٣) كنز اللغة العربية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١، صفحات؛ ٥٩، ٦٢، ٦٣، ١٣٩.

٣٣. سورة الكهف، الآية؛ ٨٣.

٣٤. سورة الحج، الآية ٤١.

٣٥. سورة القصص، الآيات ٥، ٦.

٣٦. فاطمة حافظ، تمكين(٢٠٠٨) المرأة الخليجية:جدل الداخل والخارج، دراسات استراتيجية، العدد ١٢٨، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، أبو ظبي، ص: ١٠.

٣٧. تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩ ، البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، ص٧٠.

٣٨. نسيمة مصطفى الخالدي(٢٠١١) تمكين المرأة في المنهاج المدرسي:دراسة نوعية تحليلية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ص ٣٠، ٣١.

39. Sidney Ruth Schuler, Elisabeth Rottach(2010) Women›s empowerment revisited: a case study from Bangladesh, Development in Practice, Vol. 20, No. 7 (pp. 840-854. Available at; http://www.jstor.org/stable/pdfplus/10.2307/20787353.pdf?acceptTC=true

40.

41. C. Margaret Hall(1992)Women and empowerment; strategies for increasing autonomy, Hemisphere Publishing Corporation, USA P 83.

٤٢. خليل النعيمات، تمكين المرأة، متاح على الرابط الآتي:

http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/arabic/Anera6-123-127.pdf#page=5&zoom=auto,-107,720

43. Eucharia N. Nwagbara, Grace R. Etuk, and Michael Baghebo, The Social Phenomenon of Women Empowerment in Nigeria: A Theoretical Approach, 2012. Vol.2, No.4, 388-393 Published Online October 2012 in SciRes (http://www.SciRP.org/journal/sm)

٤٤. نسيمة مصطفى الخالدي، مرجع سابق، ص ٣٠، ٣١.

45. Ambe J. Njoh and Fenda A. Akiwumi (May 2012) The Impact of Religion on Women Empowerment as a Millennium Development Goal in Africa, Social Indicators Research, Springer , Vol. 107, No. 1) pp. 1-18 available at: http://www.jstor.org/stable/41427018

٤٦. خليل النعيمات، المرجع السابق

47. Kamla Gupta, P. Princy Yesudian, Evidence of women's empowerment in India: a study of socio-spatial disparities May 2006. Available at http://link.springer.com/article/10.1007/s10708-006-75

٤٨. التقرير الوطني الثاني لأهداف التنمية للألفية في سوريا، ٢٠٠٥، ص ١٤٢.

٤٩. صالح محمد أبو جادو(٢٠١٤) سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان ،ص ١٦: ١٩

٥٠. وضع تصور للتعليم في جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، منشورات منظمة اليونيسيف، اليونسكو، ٢٠١٣، متاح على الرابط التالي :

http://www.worldwewant2015.org/node/317535 .

٥١. سلوى السيد عبد القادر (٢٠١٣) الأنثروبولوجيا والقيم، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ص ٢٠٩ : ٢١٠ .

٥٢. والتر اس- نيف (١٩٧٥) العمل وسلوك الإنسان، ترجمة: إبراهيم السيد خليل، دار النهضة العربية، القاهرة، صفحات متنوعة

٥٣. أحمد أبو زيد(١٩٦٧) البناء الاجتماعى، ج٢ (الأنساق)، دار الكاتب العربى، الإسكندرية، ص ١٠٩، ١١٠.

٥٤. والتر اس- نيف (١٩٧٥) ص ٦٤، ٦٥.

55. Buchanan R. A, Technology and Social Progress, Pergamum Pres Ltd, 1st Edition, Oxford, 1965, PP. 1,2.

٥٦. آشلى مونتاجو، المليون سنة الأولى من عمر الإنسان، ترجمة: رمسيس لطفى، مكتبة سجل العرب، ب. ت، القاهرة، ص١٢١.

٥٧. المرجع السابق، ص ١٠٧.

58. Nobbs, Jack, & Others, Sociology, Macmillan Co.,2nd Edition, Hong Kong, 1985, P. 270.

٥٩. محمد الجوهرى، الأنثروبولوجيا: أسس نظرية وتطبيقات عملية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢، ص١٦٧.

٦٠. والتر اس- نيف (١٩٧٥) ص ٦٩، ٤٩.

61. Davies, D. M. (1972)A Dictionary of Anthropology, Anchor Press, Ltd, USA, , P. 70.

٦٢. محمد عبده محجوب (١٩٨١) مقدمة فى الاتجاه السوسيو أنثروبولوجي، الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، ص ص ٦٣: ٦٥.

٦٣. والتر اس- نيف(١٩٧٥) ص ٧٦.

٦٤. محمد عبده محجوب(٢٠٠٢) المسئولية والجزاء والقضاء فى المجتمع البدوي، فى: الأنثروبولوجيا، تأليف نخبة من أعضاء هيئة التدريس، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص١٢١.

٦٥. فاروق مصطفى إسماعيل(١٩٩٠) التغير والتنمية فى المجتمع الصحراوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص ١٥٣: ١٦٠

٦٦. آشلى مونتاجيو، مرجع سابق ، ص١٢٥.

٦٧. محمد عبده محجوب(١٩٨١) ص ٦٦: ٧٢.

٦٨. محمد عاطف غيث، غريب سيد أحمد(١٩٨٦) المجتمع الريفى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص ٢٤٧: ٢٦٢

٦٩. حامد عمار(١٩٨٦) التنشئة الاجتماعية فى قرية مصرية ترجمة: نخبة من الأساتذة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص ٨٤: ٨٩.

٧٠. والتر اس- نيف(١٩٧٥) ص ٣٥، ٤٥، ٥٠، ١٠٤.

٧١. تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩ ، البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، ص ٧٩.

٧٢. أحمد أبو زيد،١٩٦٧، مرجع سابق، ص١٢٩، ١٣٠.

٧٣. علياء شكري وآخرون(١٩٨٨) ص٣٤١

٧٤. أحمد محمد سالم (٢٠١١) ص ٢٠٨

٧٥. أحمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ص١٢٨، ١٣٦.

76. William A. Haviland (2002) cultural anthropology, 10th edition, Wadsworth, Thomson Learning, Inc., USA P 34, 35.

77. Ralf L.Beals, Harry Hoijer and Alan R. Beals (1977) an introduction to anthropology, 5th edition, Macmillan Publishing Co., INC, NY . P 2.

٧٨. أحمد أبو زيد(٢٠١٣) هوية الثقافة العربية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص:٥٥، ٥٦.

79. Ms. Anshu(2012) ‹›strengthening the role of women in Indian society by women empowerment» , IJCSMS, International Journal of computer science and management studies, vol.١٢, Issue ٠٢ , P ٢٧. Available at; www.ijcsm.com

دليل عمل بحث الرؤية المجتمعية لتمكين المرأة في المجتمع الحضري
«دراسة أنثروبولوجية في التنمية المستدامة»

البيانات الأولية :

السـن: النـوع : الحالة التعليمية:

الوظيفة: **الحالة الاجتماعية:** **عدد الأبناء:**

أولا: مفهوم تمكين المرأة

- ما رأيك في تمكين المرأة
- ما أهميته وشروطه من وجهة نظرك
- كيف يتم تمكين النساء في المجتمع
- هل تحقق تمكين المرأة في مصر
- ماهي معوقات تمكين النساء

ثانيا: حقوق المرأة والتمكين

١- حق المرأة في التعليم

- رأيك في تعليم المرأة
- ما فائدته
- ما هي أفضل مجالات التعليم بالنسبة للمرأة
- مدى الاهتمام بتعليم المرأة
- هل مجالات التعليم القائمة مناسبة للمرأة أم ان هناك مجالات جديدة يجب أن توضع من أجلها.

٢- حق المرأة في العمل

- ما رأيك في عمل المرأة
- ما أهميته بالنسبة لها (الاحساس بالأمان-الاستقلال المادي-تحمل المسئولية.....غير ذلك)
- ما هي مجالات العمل المفضلة بالنسبة للمرأة

- هل تثق في أداء المرأة في مجالات العمل التي تضطلع بها(طب-محاماة-تدريس...وغير ذلك) أم أن الرجل أفضل من وجهة نظرك
- ما الفرق بين مسئوليات المرأة العاملة وست البيت
- رأيك في المساواة بين الرجل والمرأة في العمل
- ما الفرق بين المرأة العاملة وغير العاملة فيما يتعلق باتخاذ القرارات
- ما الفرق بين المرأة العاملة وغير العاملة فيما يتعلق بالانفاق على الأسرة
- ما هي أشكال التمييز بين المرأة والرجل في مجال العمل
- هل تكتسب المرأة العاملة قوة ومكانة أعلى من غيرها
- ما هي المشكلات المترتبة على عمل المرأة

٣- حق المرأة في الملكية

- - حق المرأة في الاستقلال بذمة مالية
- - حق المرأة في الحصول على الميراث

٤- حق المرأة في اتخاذ القرارات

- (الزواج- الانجاب-الطلاق-عدم الزواج-عدم الانجاب،.....)

٥-حق المرأة في حرية التنقل

- - المرأة والترفيه وقضاء وقت الفراغ
- ثالثا:الرؤية المجتمعية لتمكين المرأة
- هل تستطيع المرأة أن تتمتع بكل حقوقها السابق ذكرها بحرية
- ما هي الحقوق التي لا تستطيع أن تمارسها
- ما هي أسباب حرمان المرأة من بعض أو كل حقوقها
- هل توافق على ضرورة تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة
- ماهي المجالات التي يمكن أن يتساوى فيها الرجل والمرأة
- ماهي المجالات التي لا يمكن أن يتساوى فيها الرجل والمرأة

رابعا:تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين

- مدى تحقق المساواة بين الجنسين في أسرتك- عائلتك - مجتمعك

- اذا كان هناك تمييز فما هي أسبابه من وجهة نظرك؟
- إلى أي مدى ترى ان المساواة بين الجنسين موضوعا جدير بالدراسة أم انه غير جدير بالدراسة موضحا السبب
- هل أنت ممن ينادون بضرورة تحقيق المساواة بين الجنسين؟ وما هي مبرراتك في هذا
- إلى أي مدى ترى أن المساواة بين الجنسين يمكن أن تتحقق
- هل واجهت موقفا شخصيا رأيت فيه اهدارا للمساواة بين الجنسين؟ أذكر هذا الموقف
- إلى أي مدى تقبل أن تؤدي أعمال الجنس الآخر كلها
- إلى أي مدى تقبل ان تؤدي بعض أعمال الجنس الآخر أذكر نماذج لما تقبل وأخرى لما لا تقبل
- إلى أي مدى تعد المساواة بين الجنسين قيمة ايجابية / سلبية/ رأي آخر. ولماذا؟
- إلى أي مدى يمكن ان تتعارض أو تتوافق المساواة بين الجنسين مع قيم أخرى بالمجتمع؟
- إذا كان الناس متساوون في الخلق والخصائص الفيزيقية ومختلفون في تنشئتهم الاجتماعية وفي القدرات والمواهب؛ إلى أي مدى يمكن ان يتساووا في كافة الحقوق والواجبات
- إلى أي مدى يكون المستوى التعليمى كافيا لتحقيق المساواة
- هل انت عضو في أحد منظمات المجتمع المدني(حزب- منظمة-حركة) التى تنادي بالمساواة بين الرجل والمرأة
- إلى أي مدى ترى ان منظمات المجتمع المدني مسؤولة عن دعم تمكين المرأة و المساواة بينها وبين الرجل
- إلى أي مدى ترى ان للاعلام الحكومي أو الخاص دور فى دعم تمكين النساء

٢١- إلى أي مدى يوجد دور لأدوات التواصل الاجتماعي في تمكين المراة

٢٢- كيف تنظر لتمكين المرأة، ولماذا؟